الثلاثاء 14 أيلول 2021
العدد 4437 السنة السادسة عشرة
Mardi 14 septembre 2021 nº 4437 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

تشريع التعليم المنزلي حل لارتفاع كلفة النقل

6

تفخيخ البيان الوزاري بـ«إصلاح المصارف» [3]

نصرالله للأميركيين: ستفشلون مجدداً [2]

«سلطة أوسلو» الخطيئة الأولى

[12 ـ 15]

تحوّلت «أوسلو» إلى سيف مسلّط على رقبة المقاومة الفلسطينية ليس من المبالغة القول إنه أمضى من السيف الإسرائيلي (أ ف ب)

في الواجهة

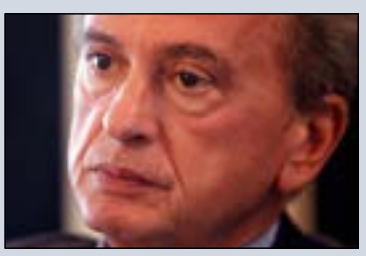

توزير يوسف خليل
مقدمة لخروج آمن لسلامة؟

2

تقرير

الشركات تسرق 10 آلاف ليرة في كل قارورة غاز

7

اليمن

حريب والجوبة الهدف التالي
مأرب تنتظر «النصر المبين الرابعة»

10

قضية اليوم

أولى بواخر النفط الإيراني وصلت... والتوزيع بعد الخميس

نصر الله للأميركيين: ستفشلون مجدداً

أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وصول أولى بواخر النفط الإيراني الى مرفأ بانياس في سوريا، وستصل المحروقات الخميس، على أن يبدأ التوزيع «لمن يرغب» و«بمعزل عن أي انتماء طائفي أو سياسي»، معلناً عن آلية للتوزيع تحول دون وصول المحروقات في السوق السوداء. وأكد نصر الله «للأميركيين» أنه «كما خابت كل رهاناتكم وفشلت كل سياساتكم وتكسرت كل مؤامراتكم، ستفشلون وستخيبون»

(هيثم الموسوي)

أسقط إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عن دخول الباخرة الإيرانية المحملة بالمازوت الى مرفأ بانياس السوري، أول من أمس، كل «الرهانات التافهة» للبعض بحصول ما يجهض هذا الوعد. وكما وعد سابقاً بوصول المازوت «جهاراً نهاراً»، حدّد نصر الله الخميس المقبل موعداً لوصول الصهاريج الى خزانات مُحدّدة في بعلبك، ومنها سيتم التوزيع إلى بقية المناطق، وبعد «وصول الباخرة الأولى سالمة غانمة»، ستصل «باخرة المازوت الثانية إلى بانياس بعد ستة أيام (...) وتم استئجار باخرة ثالثة ستحمل البنزين، وباخرة رابعة ستحمل المازوت» مطلع الشهر المقبل. وأشار إلى أن اختيار مرفأ بانياس جاء «كي لا نسبّب حرجاً للدولة اللبنانية».

وعرض نصر الله آلية توزيع المحروقات «لمن يرغب» و«بمعزل عن أيّ انتماء طائفي أو سياسي».

وأوضح أن الآلية ستكون كالتالي إلى أن تنتهي المشتقات في السوق السوداء: «من 16 أيلول الى 16 تشرين الأول سنقدم المشتقات النفطية هبة للمستشفيات الحكومية ودور العجزة والمسنّين ودور الأيتام ودور ذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسات المياه في الدولة وآبار المياه التابعة للبلديات وأفواج الإطفاء في الدفاع المدني والصليب الأحمر اللبناني»، فيما سيتم البيع «بأقل من سعر الكلفة، وبالليرة اللبنانية، وكهدية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله الى الشعب اللبناني»، إلى المستشفيات الخاصة ومعامل الأدوية والأمصال والمطاحن والأفران والاستهلاكيات والتعاونيات ومعامل الصناعات الغذائية والمؤسسات التي تبيع اشتراكات كهرباء، شرط خفض تسعيرتها. وأضاف: «وكنا نستطيع تحضير قافلة سفن، لكننا لا نريد أن نستفزّ أحداً وهدفنا تخفيف المعاناة وعملنا في هذا الموضوع بحدّ أدنى من الإعلام حتى تصل الأمور إلى خواتيمها الطيبة. ونحن لا نبحث عن توظيف سياسي ولا عن استعراض إعلامي». وتوجه بالشكر الى القيادة السورية على «دعمها ومساندتها وتسهيلها وتفهمها ومساهمتها في نجاح هذه الخطوة حتى الآن وفي المرحلة المقبلة»، وإلى الجمهورية الإيرانية حكومة ورئيساً وشعباً، وإلى الحكومة العراقية على الفيول العراقي.

زيارة الوفد الحكومي لسوريا كانت بموافقة الأميركيين

ولفت نصر الله إلى أن زيارة الوفد الحكومي لسوريا كانت «بموافقة الأميركيين وهي خطوة جيدة تحت أي ظرف كانت». ونصح الحكومة الجديدة التي لا تريد أن يرتفع الدعم في وجهها بأن تضمن وصول المشتقات النفطية المدعومة إلى المواطنين كي لا تذهب إلى التجار والمحتكرين. وتطرق الى البطاقة التمويلية التي تهدف الى «تخفيف معاناة الناس»، طالباً ممن لا تتوافر فيه الشروط عدم التقدم للحصول عليها، ومن الحكومة والوزارات المعنية والأجهزة المسؤولة العمل لسدّ باب الفساد في البطاقة التمويلية ليصل المال الى المستحقين.

نصر الله رحّب بتأليف الحكومة، وتوجّه بالشكر إلى رئيس الحكومة السابق حسان دياب «على صبره وتحمله ووطنيته وتحمله المسؤولية لأكثر من سنة في تصريف الأعمال».

واعتبر أن أولويات الحكومة الجديدة واضحة كما أولويات الشعب اللبناني: «لبنان في قلب الانهيار، ونحن بحاجة إلى حكومة تقوم بمسؤوليتها ومهمة الإنقاذ ومهمة الإصلاح وإعطاء الأولوية للقضايا المعيشية»، مشدداً على إجراء الانتخابات النيابية والبلدية في موعدها.

وفي الشأن الفلسطيني، رأى نصر الله أن عملية نفق الحرية «عبّرت عن مستوى شجاعة هؤلاء الأبطال وإبداعهم وهو مفخرة لكل المقاومين ولكل شريف»، مشيراً الى «دلالات كبيرة للعملية وأهمها الإصرار الفلسطيني على الحرية والتحرر». أما إعادة اعتقال أربعة من «هؤلاء الشجعان» وفي الذكرى الـ 16 لتحرير قطاع غزة، فقد أكد نصر الله أنه كان انتصاراً كبيراً للمقاومة وتأكيداً لجدوى خيار المقاومة».

وفي مناسبة ذكرى 13 أيلول 1996 عندما «أُطلقت النيران على رؤوس محتجين على اتفاق أوسلو»، لفت الى «أننا صبرنا على تلك المحنة درءاً للفتنة التي أرادها البعض مع الجيش، ولم يبادر أحد من أهل الضاحية الجنوبية إلى إطلاق النار على القوى الأمنية، على رغم قتلها أبناءنا وبناتنا. وقد قطع أهلنا الطريق على الفتنة التي أرادوها وامتزجت لاحقاً دماؤنا مع دماء الجيش، وامتزجت دماء مقاومينا مع ضباط الجيش ما أدى إلى الانتصار. ونتيجة هذا الدم، أفرزت المعادلة الذهبية (جيش - شعب - مقاومة) وعبّرت هذه المعادلة عن نفسها في انتصار أيار 2000 وفي تموز عام 2006 وما زالت تعبّر عن نفسها حتى اليوم». وختم نصر الله مخاطباً الأميركيين: «كما خابت كل رهاناتكم وفشلت كل سياساتكم وتكسّرت كل مؤامراتكم، ستفشلون وستخيبون وستبقى المعادلة الذهبية التي تحفظ لبنان في أمنه الداخلي وفي حدوده وتثبت معادلات الردع وتحمي كل ما له صلة بهذا البلد».

(الأخبار)

في الواجهة

هل يمهّد توزير يوسف خليل لخروج آمن لرياض سلامة من مصرف لبنان؟

في اجتماع الرؤساء ميشال عون ونبيه برّي ونجيب ميقاتي، قبل الجلسة الأولى لمجلس وزراء الحكومة الجديدة في قصر بعبدا، قال رئيس البرلمان إنه جاهز لاستقبالها مطلع الأسبوع، لعقد جلسة مناقشة البيان الوزاري والثقة، مع جهوزه لها الأحد حتى

نقولا ناصيف

تعود اللجنة الوزارية المكلفة وضع البيان الوزاري، بعد جلسة أولى البارحة، إلى الاجتماع اليوم وغداً والخميس، أملاً في عقد جلسة لمجلس الوزراء قبل نهاية الأسبوع لإقرار البيان الوزاري، من ثمّ الذهاب إلى مجلس النواب. في أولى جلساتها برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي، استمعت إلى توجهاته العامة، على أن تباشر من اليوم مناقشة مسودة أعدها لها.

ربما من مرات قليلة منذ تعاقب حكومات ما بعد اتفاق الدوحة عام 2008، يكون البيان الوزاري سهل المنال، ما يجعله سهل الإنجاز. لا مشكلات وشروط مسبقة، لا استفزازات، لا نزاعات على ملفات حسّاسة كانت شابت البيانات الوزارية المتتالية منذ أولها مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2008.

عملاً بالمادة 64 من الدستور، يتعيّن إتمامه «في ثلاثين يوماً» - وليس شهراً - توطئة للمثول أمام مجلس النواب. بعد تأليف حكومة الرئيس تمّام سلام عام 2014، وتأخرها في إنهاء بيانها الوزاري حتى وصلت إلى اليوم 27 من مهلة الـ30 يوماً، طُرح سجال متشعّب ومتعارض حيال قيد مدّة إنجاز البيان الوزاري: هي مهلة حضّ أم مهلة إسقاط؟

لم يُجب أحد عن هذا السؤال حينذاك، ولا حُسم الجدل الدستوري تماماً. إلا أن ردّ فعل سلام على المماطلة وفرض الشروط تلو أخرى، حمله على التلويح بالاستقالة في اليوم الثالث الذي يسبق نهاية مدّة الـ30 يوماً، مع ارتفاع وتيرة الخلاف بين أعضاء اللجنة في مسألتين لم تحظيا بتوافقهم: إدراج «إعلان بعبدا» وسلاح حزب الله. أُهمل البند الأول، وروعي بدقة صوغ البند الثاني المتعلق بالمقاومة. على نحو مماثل سبقت حكومة سلام إليه، واجهت الحكومات الثلاث السابقة له، قبل الوصول إلى عهد الرئيس ميشال عون، المشكلة نفسها. تطلّب البيان الوزاري لحكومة السنيورة (2008) 25 يوماً، وحكومة الرئيس سعد الحريري (2009) 22 يوماً، وحكومة ميقاتي 17 يوماً، انتهاء بحكومة سلام 27 يوماً، هي الأطول حتى ذلك الوقت، رافقتها 11 جلسة مناقشة للبيان، هو الرقم نفسه لحكومة الحريري (2009). أنقذ حكومة سلام حينذاك، للمرة الأولى منذ حكومة 2008، إسقاط معادلة ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة»، والاستعاضة عنها بالتسليم بذكر المقاومة.

أما العهد الحالي، فسجّل أرقاماً قياسية لوضع البيان الوزاري: تطلّب إقراره في حكومة الحريري (2016) ثلاثة أيام، وفي حكومته التالية (2019) أربعة أيام، وفي حكومة الرئيس حسان دياب 14 يوماً. لا تفسير لمغزى انطفاء ذلك السجال المستعصي حيال سلاح حزب الله في العهد الحالي، سوى أسهل مؤشراته. لم يعد حزب الله، كما بين عامي 2008 و2014، شريكاً حتمياً وضرورياً فحسب في كل حكومة يصير إلى تأليفها، بل بات هو المرجعية الفعلية للتأليف. فوق الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية والرئيس المكلف، وفوق الهلع السنّي على صلاحيات الرئيس المكلف، وفوق اتفاق الطائف حتى. ضابط التوازنات وراعي الحصص وفكّاك العقد.

أبسط مقوّمات تعزيز هذا الدور والتسليم به، هو انصراف خصوم الحزب، لا سيّما في الشارع السنّي بذرائع شتى معلنة، عن إثارة المخاوف من سلاحه والتهديد به، وخطر استخدامه في الداخل، وتعريض الاستقرار للاضطراب. أضف الدور الإقليمي المتعاظم له. مجرّد تجاهل آلته، أحال حزب الله عامل استقرار مضاعفاً.

بذلك يسهل توقّع إنجاز البيان الوزاري خلال هذا الأسبوع. ليس لمجلس الوزراء. وهو أقرب ما يصح القول فيه إنه وكيل أصلاء. سوى أن يتعهّد، لا أن يقرّر. مع ذلك، ثمّة بند غامض معقّد مطروح على طاولة لجنة البيان الوزاري، من غير الواضح إلى أي مدى سيكون في وسع الحكومة الجديدة التزام تطبيقه أولاً، والمسارعة إلى تطبيقه ثانياً، والنطاق المتاح لها أن تفعل في ظلّ نزاع حاد بين أكثر من فريق من بين الكبار عليه، هو التدقيق الجنائي.

أسباب شتى في هذا الجانب: أولها، أن مدّة السنة المنصوص عليها في القانون المقرّ في 21 كانون الأول 2020، القاضي برفع السرّية المصرفية عن حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة، بالتوازي، إلى التدقيق الجنائي دونما أي تذرّع بالسرّية المصرفية، تنتهي بعد ثلاثة أشهر، في كانون الأول المقبل، ما يعني دفن التدقيق الجنائي ما لم يصر إلى تمديد المدّة سنة أخرى، لا أحد يعرف هل تُمدّد وكيف ستُهدر بدورها. ليس خافياً أن هذا الملف كان أحد مبرّرات الخلاف الحاد بين عون والحريري، وقاد - إلى دوافع أخرى - إلى اعتذار الرئيس المكلف حينذاك عن عدم تأليف الحكومة، بعدما أبلغ إلى رئيس الجمهورية أنه لا يريد المضي فيه. بالتأكيد وجود القانون ليس كافياً لضمان احترامه، ما دام لا إجراءات حسّية تدفع في وجهة تطبيقه. أتى إقرار البرلمان القانون انسجاماً مع توصية كان اتخذها في 27 تشرين الثاني 2020، في ختام جلسة مناقشته رسالة رئيس الجمهورية حيال التدقيق الجنائي.

> **البيان الوزاري: التدقيق الجنائي فوق التراب أم تحته؟**

ثانيها، أن توزير أحد أبرز المعاونين الرئيسيين لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يوسف خليل على رأس حقيبة المال، أرسل إشارة سلبية إلى احتمال بعث الروح في قانون 2020، وتالياً مباشرة التدقيق الجنائي. قُرب الرجل من الرجل المُدان، المتهم - وليس وحده حتماً - بالتسبّب في الانهيار الشامل، يجعل من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأنه آت في مهمة معاكسة لتوزيره. من غير المستبعد طبقاً لواسعي الاطلاع، إدراج بند التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان في البيان الوزاري ظاهراً.

بيد أن شقّاً آخر من المعلومات كشف عن جانب مخفي. يجري التلميح إليه بتحفظ. قد يكون على ارتباط بمقايضة، تبدأ بتوزير خليل وتنتهي بخروج آمن لسلامة من منصبه دونما أي محاسبة أو ملاحقة حيال ما آل إليه النقد الوطني في ظل حاكميته. ما يلحّ عليه رئيس الجمهورية - بتقاطع واضح مع حزب الله - هو إخراج الرجل من منصبه قبل نهاية عهده. بيد أن الأمر، مع ذلك، دونه عقبات بعضها الأساسي داخلي، يرتبط بضلوع وتواطؤ متبادلين بين سلامة وأركان الطبقة السياسية الساهرين على سلامته وبقائه في منصبه وإخفاء الأوساخ تحت السجادة، مقدار سهره هو على استيلائهم على الامتيازات والإهدار والسطو على المال العام وكتم فضائحهم. كلا الطرفين يتسابقان في لعبة «بَلف» بما لا يؤذي أياً منهما.

ثالثها، إلى اليوم لم ينجز ديوان المحاسبة موافقته الاستثنائية على العقد الجديد مع شركة «ألفاريز أند مارسال»، المنسحبة من مهمتها في لبنان في كانون الأول المنصرم لرفض مصرف لبنان تسليمها المعلومات السرّية المطلوبة، ما يؤخر مباشرتها عملها الجديد، وتالياً استنفاد مهلة القانون. كلما تأخر المجلس في بتّ الموافقة، اقترب أكثر من نهاية السنة.

المشهد السياسي

حقوق لبنان من صندوق النقد كافية لحل أزمتي الكهرباء والنقل

تفخيخ البيان الوزاري بـ«إصلاح المصارف»

يفترض أن يكون على جدول أعمال الحكومة الجديدة، مسألتان ملحّتان: البيان الوزاري وحقوق السحب الخاصة. في البند الأول، بدأت ملامح برنامج حكومة الرئيس نجيب ميقاتي تتظهّر وبدايتها رسم خطّ أحمر حول المصارف عبر تلغيم العبارات وتعديل المصطلحات المعتمدة في خطة الحكومة السابقة المُعدّة للتعافي المالي. فيما ثمة تجاهل بالكامل لمبلغ مليار و135 مليون دولار يفترض أن يصل إلى حسابات مصرف لبنان بعد يومين، وضوء أخضر ضمني لرياض السلامة لاستخدامه كما يراه مناسباً

في الصورة التذكارية لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، الكلّ بدا مبتسماً. سريعاً، تلاشت البسمة خلال الاجتماع الأول للجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان الوزاري، مع تدافع الوزراء الجُدد للمشاركة فيها ورفض البعض عدم إيراد اسمه. باستثناء وزير الاقتصاد الذي لم يبالِ باستبعاده رغم أنه يفترض أن تكون له أفضلية طبقاً لتركيز البيان الوزاري على الناحية المالية والاقتصادية. على أن خطوط البيان الوزاري العريضة لم تنتظر الاجتماع الأول، بل سبق لميقاتي أن أعدّ مسودة جرت مراجعتها في الجلسة، وخصوصاً بعد تمنّي رئيس الجمهورية ميشال عون تضمين البيان «خطة التعافي التي أقرّتها الحكومة السابقة، وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها واستكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت والإسراع في خطة مكافحة الفساد، كما استكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي ومتابعة تنفيذ خطة البطاقة التمويلية ووضع خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي والعمل على عودة النازحين السوريين، واستكمال وتنفيذ خطة الكهرباء كتنفيذ مقررات سيدر وخطة ماكينزي الاقتصادية، بالإضافة الى ما ورد من إصلاحات في المبادرة الفرنسية». وبالفعل، أضيفت بنود من اقتراحات عون؛ ومن بينها المبادرة الفرنسية ومقررات مؤتمر سيدر وخطة ماكينزي. إلا أن ميقاتي تعمّد تلغيم مصطلح «إعادة هيكلة القطاع المصرفي» باستبداله بمصطلح حمّال أوجه لا يخدم سوى المصارف وهو «إعادة إصلاح القطاع المصرفي». ثمّة ما يثير الريبة هنا، وخصوصاً أن عبارة «إعادة هيكلة القطاع المصرفي» واردة في خطة التعافي المالي، وبالتالي تَقَصّد فريق رئيس الحكومة ذكرها من خارج الخطة، ثم تبديل العبارة. هذا الأمر يطرح علامات استفهام حول موقف الكتل السياسية من هذا التعديل الذي أضافه ميقاتي، بما يوحي بوجود مشروع خاص لإنقاذ المصارف كما هي، على حساب المجتمع طبعاً، من دون أي توجّه لإعادة هيكلة القطاع بما يضمن إخراج المصارف المفلسة من السوق ودمج بعضها، وضمان إعادة تشغيلها برؤية جديدة تضمن خدمة الاقتصاد وتحقيق الأرباح، لا تحقيق الأرباح على حساب الاقتصاد. ويفترض أن يكون هذا الموضوع على طاولة النقاش اليوم خلال اجتماع اللجنة الثاني، والتي تضم الى جانب ميقاتي، نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، ووزراء: التربية عباس الحلبي، الإعلام جورج قرداحي، العدل هنري خوري، المالية يوسف خليل، التنمية الإدارية نجلا رياشي عساكر، الداخلية بسام مولوي، الطاقة وليد فياض، الثقافة محمد مرتضى، العمل مصطفى بيرم، الزراعة عباس الحاج حسن، الشؤون الاجتماعية هكتور حجار والمهجرين عصام شرف الدين.

في موازاة ذلك، تبلّغت وزارة المالية من صندوق النقد الدولي تسلّم لبنان نحو مليار و135 مليون دولار بدل حقوق السحب الخاصة (SDR)، وذلك عن العام 2020 بما قيمته 860 مليون دولار، وعن العام 2019 بما قيمته 275 مليون دولار، على أن يودع في حساب مصرف لبنان. ما يعني فعلياً أن مبلغ مليار و135 مليون دولار سيودع في حسابات البنك المركزي الذي يحكمه رياض سلامة، أحد المشتبه فيهم محلياً ودولياً بقضايا تزوير واختلاس وتبييض الأموال. وبعدما كان مرجحاً أن تشتري قطر وحدات السحب نتيجة اتصال بين سلامة ووزير المال القطري، تردّد أخيراً أن إحدى الدول غير العربية وافقت على طلب لبنان استبدال وحدات السحب بالدولارات. وقد بدأ حاكم المصرف المركزي، حتى قبيل وصول هذه الأموال، بتبديدها وإطلاق وعود للمسؤولين لدفع 300 مليون دولار منها لدعم الدواء ومبلغ مماثل للبطاقة، كما لو أنها أموال شخصية يتصرف بها كما يريد. وثمة من أعطى سلامة ضمنياً الضوء الأخضر عبر عدم المبادرة الى إعداد خطة بالأولويات الضرورية، وعبر عدم دعوته المسؤولين المعنيين الى النقاش في هذه المسألة. فمبلغ مماثل كفيل بتغطية كلفة إنشاء معمل كهرباء يسدّ حاجة لبنان. فالمتعارف عليه في عمليات بناء المعامل أن كلفة كل ميغاواط تساوي نحو 700 ألف دولار، أي يمكن إنشاء ثلاثة معامل بقدرة إجمالية تصل الى ألف ميغاواط بـ 700 مليون دولار فقط، ما سيساهم في حلّ أزمة الكهرباء. يُضاف إلى ذلك أن المبلغ المتبقي، في حال إضافته إلى قرض البنك الدولي المخصص لمشروع النقل العام، يكفي لشراء آلاف الباصات القادرة على تأمين النقل في جميع المناطق اللبنانية، بما يضمن خفض كلفة النقل على السكان، ويوفر جزءاً من الأموال التي تُنفَق لاستيراد البنزين. يتطلب ذلك إرادة جدّية للحكومة الجديدة في معالجة أسباب الانهيار والتخفيف من معاناة الناس وإنهاء أزمة الكهرباء التي دامت عقوداً، بدل اللجوء إلى الاستدانة من أجل بناء معمل للكهرباء، أو إنفاق أكثر من مليار و100 مليون دولار لتمويل الاستيراد، أو تركها في عهدة رياض سلامة ليهديها لأصحاب المصارف تحت عنوان «إصلاح القطاع المصرفي».

> **700 مليون دولار تكفي لبناء معامل تُنتج 1000 ميغاواط**

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قضية

انفجار المرفأ
هل يتقدّم «المُدّعى عليهم» بدعوى «ارتياب» ضد البيطار؟

بينما يتهيّأ المحقق العدلي طارق البيطار لاتخاذ إجراءات جديدة تصل الى حد إصدار مذكرات توقيف غيابية بحق المدعى عليهم، بدأ البحث في الخيارات التي من شأنها أن تحول دون ذلك. تتقدمها «دعوى الارتياب المشروع»

(مروان بو حيدر)

ميسم رزق

كانَ مُقرراً، الأسبوع الماضي، أن يدعو رئيس الحكومة السابق حسان دياب رؤساء الأجهزة الأمنية إلى اجتماع في السرايا. أريد لتلك الخطوة أن تكون رداً على مذكرة التوقيف الغيابية التي قبل بأن المحقّق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار سيُصدرها بحق دياب. يومَها، جرى الاتفاق على هذا المخرج للإيحاء بأن الأجهزة تعمل مع رئيس الحكومة، وأنها تذهب للاجتماع به لا لتوقيفه. أما وقد تألّفت حكومة جديدة، تبدّل السيناريو، وبدأ البحث عن «تكتيك» آخر للتعامُل مع إجراءات البيطار التي بدأت التسريبات تتحدث عن أنها ستكون تصعيدية في حقّ «المُدعى عليهم».

قبل أيام من تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، تسرّبت معلومات عن نية البيطار إصدار مذكرات توقيف، ليس في حق دياب وحده، بل أيضاً الوزراء السابقين: يوسف فنيانوس، علي حسن خليل، غازي زعيتر ونهاد المشنوق. وتشير المعلومات إلى أن المحقق العدلي كان يريد توقيف فنيانوس منذ الأسبوع الماضي، حين حضر الوكيلان القانونيان للوزير السابق، المحاميان نزيه الخوري وأنطوني فرنجية، الجلسة التي كانت مخصصة للاستماع إلى موكلهما، وأثارا مسألة بطلان ورقة التبليغ، قبلَ أن يتقدما بدفوع شكلية. في تلك الجلسة، وقع خلاف كبير بين المحاميين والقاضي الذي تلقّى الدفوع، ثم لُمّح في ما بعد إلى أنه سيُصدر المذكرة. وعليه، أُجريت اتصالات مع النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي «أكد أنه رفع يده عن الملف»، فاستكملت الاتصالات مع المحامي العام التمييزي، القاضي غسان الخوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود، للتأكيد أن في هذا الأمر مخالفة قانونية.

وما إن تألّفت الحكومة، حتى عادَ الجميع لـ«يتهيّب» الخطوات التي سيقوم بها البيطار، وخاصة أن المعلومات تجزم بأنه «ماضٍ بإجراءات تصعيدية من شأنها أن تشنّج الجو السياسي في البلاد». فبحسب ما قالت مصادر مُعنية بالملف، أن «المحقق العدلي سيستفيد من الفترة الفاصلة ما بين تأليف الحكومة ونيلها الثقة»، مستنداً إلى «المادة 69 من الدستور، التي تقول بأن مجلس النواب يُصبح عند استقالة الحكومة حكماً في دورة انعقاد استثنائية، حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة»، وساعتئذٍ يُمكن ملاحقة النواب من دون الحاجة الى رفع الحصانة عنهم. وعليه ينوي البيطار «إصدار مذكرات توقيف بحق النواب: خليل وزعيتر والمشنوق، بالإضافة إلى فنيانوس ودباس».

> **من المتوقع أن تصيب قرارات البيطار الحكومة بارتدادات سلبية**

ترتّب على ذلك، عقد اجتماعات بين المعنيين للبحث عن الوسائل القانونية التي من شأنها أن «تكبّل القاضي البيطار»، وقد عاد خيار «تقديم دعوى ارتياب مشروعاً بحقه». وقد علمت «الأخبار» أن هناك «احتمالاً كبيراً باعتماد هذا الخيار»، حيث «سيناقش مع المرجعيات السياسية، ومع دباس، على أن يُعقد اجتماع جديد في اليومين المقبلين لاتخاذ القرار الأخير». وبذلك سيصير لزاماً على البيطار تجميد كل نشاطه بعدَ تبليغه من محكمة التمييز طلب نقل الدعوى التي يتولاها الى قاضٍ آخر، بناء على طلب المدعى عليهم، إلى حين صدور قرار المحكمة، الذي سيكون غير قابل للمراجعة بأي شكل من الأشكال. في انتظار المفاجآت التي ستطرأ على سير العمل في هذا الملف، لا بدّ من الإشارة إلى تطوّر بالغ القوى السياسية المعنية. وهو حضور قائد الجيش السابق جان قهوجي الجلسة التي كانت مخصصة للاستماع إليه بصفة مُدعى عليه في حضور وكيله المحامي أنطوان طوبيا وفريق الادعاء الشخصي الذي يُمثل أهالي الضحايا والمتضررين. وقد تريّث البيطار باتخاذ إجراءات بحق قهوجي، مُحدداً جلسة استجواب أخرى في 28 من الشهر الجاري.

في هذا الإطار، لا يُمكن تجاهل التداعيات التي ستنتُج من أي قرار سيصدره البيطار، كما الخطوات التي سيلجأ إليها «المدعى عليهم» في القضية، وخاصة أنها تأتي في توقيت سياسي بالغ الحساسية. ونظراً الى موقع هؤلاء السياسي، فقد رجحت المصادر أن تصيب هذه القرارات أولاً حكومة ميقاتي الجديدة التي لا تزال في طور الإقلاع، وفقاً لآتي:

- لن يستطيع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي القبول بتوقيف دباس. ليس لشخص الأخير نفسه، بل لكونه رئيساً سابقاً للحكومة، وخاصة بعد «صك الحماية» الذي أصدرته مرجعيات الطائفة السنية، الدينية والسياسية، لدباس.

- لا شك أن «محاولة توقيف النواب ستصيب الحكومة بارتدادات سلبية، انطلاقاً من أن هؤلاء لهم من يمثّلهم سياسياً داخل مجلس الوزراء الذي لا شكّ أنه سيشهد انقساماً حاداً، بعد محاولات البعض في الفترة السابقة تصوير تفجير المرفأ كأنه استهداف لطائفة دون أخرى».

تقرير

مواجهة أخيرة في «الخارجية»: إهانة جديدة للسلك الدبلوماسي

هي أسابيع من «الحرب الباردة» بين وزيرة الخارجية بالتكليف (السابقة) زينة عكر والأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين، السفير هاني شميطلي حول الصلاحيات، انفجرت أمس بإعطاء عكر الأوامر لعناصر حمايتها من الجيش اللبناني بخلع أبواب الجناح المُخصص للأمانة العامة في «الخارجية»، قبل لجوء أفراد الحماية إلى الاعتداء الجسدي على شميطلي ومدير وحدة الرموز علي قازان، والموظفة سمر حيدر.

هو أحد مشاهد تحلّل «الدولة» على الصُعد كافة، وفصلٌ جديد من الاعتداءات على كرامة السلك الدبلوماسي، الذين هم في الدرجة الأولى ممثّل الدولة اللبنانية أمام العالم، وحامي مصالحها، والناطق السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي باسمها. إهانة الدبلوماسيين ليست أقل من إهانة للدولة، وكسرٌ لصورتها أمام دول العالم.

أما أخطر ما جرى أمس، فهو تكريس التعامل مع الدبلوماسيين بوصفهم «مُجرمين» واستنفار عناصر عسكرية وأمنية لـ«تطويعهم». الضابط الذي اعتدى على شميطلي اعتذر عمّا بدر منه، بناءً على طلب عكر. لكن ما جرى ذكّر بـ«الغزوة» التي نفّذها جهاز أمن الدولة، بطلب من الوزير السابق جبران باسيل سنة 2019 على الوزارة واحتجاز سفراء في مكاتبهم والتحقيق معهم، في ما خصّ «تسريب» برقيات دبلوماسية. كما لو أنّ هناك من يتعمّد كسر السلك الدبلوماسي والعمل على شدّه نحو الأسفل. يشكو الوزراء، ومسؤولون سياسيون، من «تردّي المستوى» داخل الوزارة، وحالة «البطالة المُقنّعة» الموجودة في البعثات، والهدر في المصاريف، إلا أنّ أحداً منهم لم يسعَ خلال ولايته إلى تطوير السلك أو فصله عن التجاذبات السياسية والطائفية، بل على العكس ثبّتوا أنه ملعبٌ آخر من ملاعب المحاصصة بعيداً عن المصلحة الوطنية.

(هيثم الموسوي)

الرواية التي صدرت من جهة عكر أنّها وصلت أمس إلى الوزارة تُريد الاطلاع على البريد، فرفض الأمين العام تسليمها إيّاه. وحين أرادت توديع موظفين، توجّه إليها بالقول إنّه «لا يحقّ لها التواصل مع موظفين بغيابه». ويُنقل عنها أيضاً أنّ شميطلي أقفل باب مديرية الرموز، لمنعها من الحصول على البريد، عندئذٍ طلبت من عناصر حمايتها من الجيش خلع الباب، ليكون شميطلي حاضراً مع الكاميرا، ما اعتبرته عكر «استدراجاً للخلاف». أما من جهة الأمين العام، فتأكيد أنّ القصة لا علاقة لها أبداً بالبريد، ولو أنّه يستند إلى النصّ الدستوري بأنّه منذ صدور مراسم تشكيل الحكومة الجديدة يوم الجمعة الماضي، لم يعد لعكر أي سلطة داخل الوزارة. الخلاف المباشر هو بسبب حضور حدادين ونجارين يُريدون - بأمر من عكر - تركيب باب يفصل مديرية الرموز عن مكتب الأمين العام، علماً بأنّ «الرموز» تابعة للأمانة العامة، ولكنّ عكر عيّنت الدبلوماسي إلياس نقولا مسؤولاً من قبلها عن «الرموز» (بوجود علي قازان) طالبة منه تقديم التقارير مباشرةً إليها، وكانت منذ تكليفها متابعة شؤون «الخارجية» قد حصرت التواقيع بها، طالبةً اطلاعها على كل البريد قبل تسجيله، وهو ما كانت تعتبره عكر «ضبطاً لأمور الوزارة».

> **شميطلي سيتقدّم بدعوى جزائية ضد عكر**

محاولة تركيب الباب أمس سبقتها محاولة قبل أسابيع لتركيبه، وقد رفضها شميطلي. وهو حين منع العمال أمس من تنفيذ المهمة التي طلبتها الوزيرة السابقة، أقفل باب جناح الأمانة العامة، عندها حضرت عكر لمحاولة فتحه، فلم يرَ عليها شميطلي، فطلبت من عناصر الجيش خلع الباب.

ما جرى انتهى بمواجهة مباشرة بين عكر وشميطلي أثناء محاولتها فتح باب مديرية الرموز، قال لها خلالها الأمين العام (كما يُظهر الفيديو المُتداول) إنّه ينتظر تقرير الطبيب الشرعي، والسبب نيّته الادعاء عليها ورفع شكوى جزائية. وقد نفّذ الموظفون داخل الوزارة وقفة احتجاجية على ما جرى، وتضامنية مع زملائهم.

(الأخبار)

قهوجي للمحقّق العدلي: لهذا السبب اقترح الجيش بيع النيترات للشمّاس

رضوان مرتضى

على مدى أكثر من خمس ساعات، استجوب المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار قائد الجيش السابق العماد جان قهوجي. حضر قهوجي، الذي كان موجوداً خارج البلاد للمثول أمام المحقق العدلي للدفاع عن نفسه ضد الشبهات المساقة ضده، ولا سيما أنّ اسمه ارتبط بالوثيقة الشهيرة الصادرة عام 2016، التي دُمِغ فيها إلى جانب اسمه توقيع رئيس الأركان اللواء وليد سلمان الذي اقترح حينذاك - في ردّ على المديرية العامة للجمارك - عرض النيترات (التي انفجرت يوم 4 آب 2020) للبيع على مجيد الشمّاس (صاحب شركة متفجرات) أو إعادة تصديرها، على قاعدة أن «الجيش ليس بحاجة إلى 2700 طن من نيترات الأمونيوم». تلك كانت المرة الأولى التي يقوم فيها الجيش بهكذا إجراء، إذ لم يسبق أن سُجّلت توصية مماثلة في تاريخ المؤسسة العسكرية.

جلسة أمس ترافقت مع تسريبات تُفيد بأنّ قهوجي لم يكن سيحضر الاستجواب، على أن يبقى خارج البلاد حتى لو سُطّر بلاغ بحث وتحرّ بحقه، أو لاحقاً مذكرة توقيف غيابية. غير أن كل تلك الشائعات لم تلبث أن تلاشت حيث حضر قهوجي في الموعد المحدد بتمام العاشرة صباحاً. وفي اتصال مع «الأخبار»، كشف قهوجي أنّ هناك عدداً من الشخصيات نصحوه بعدم الحضور خشية توقيفه، لكنّه أصرّ على حضور الجلسة للدفاع عن نفسه لكونه «لا يقبل بأن يكون خارجاً على القانون الذي تعرّض بسبب تطبيقه لعدة محاولات اغتيال في السابق». ورداً على ما يتردد عن تلقيه ضمانات بعدم توقيفه في حال حضوره، أكد أن ذلك كذبٌ محض. قهوجي قال لـ«الأخبار» إنه فسّر للمحقق العدلي البنود الثلاثة الملتبسة بشأن دوره في قضية النيترات. وأفصح قهوجي للمرة الأولى عن «لغز» اقتراح قيادة الجيش بيع نيترات الأمونيوم لمجيد الشمّاس الذي يملك شركة متفجرات، كاشفاً أنّ الشماس كان قد تقدم بطلب عبر وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع، التي أحالته على قيادة الجيش لإبداء الرأي، بشأن الموافقة على شرائه 200 طن من نيترات الأمونيوم شهرياً على مدى خمس سنوات. وذكر قهوجي أنّ طلب عرض النيترات على الشمّاس لشراء الكمية «المحروسة قضائياً» في مرفأ بيروت كان بسبب طلبه هذا، مشيراً إلى أنّ مديرية العتاد في ذلك الحين ردّت بأن لا مكان لاستيعاب هذه الكمية من النيترات لدى الجيش على اعتبار أنّ مخازن الذخيرة كانت ممتلئة في حينه. كذلك نفى قهوجي وجود قدرة للجيش على إتلاف 2700 طن من النيترات، مستدلاً على ذلك باستعانة الجيش بشركة ألمانية لإتلاف البراميل التي عُثر عليها في المرفأ بعد الانفجار.

وقال قهوجي إنّه أبلغ المحقق العدلي قصة توقيع رئيس الأركان اللواء وليد سلمان (على الكتاب المرسل من الجيش إلى الجمارك)، نيابة عنه، وهو دليل على «تفويض الصلاحية» من القائد إلى رئيس الأركان في هذا الشأن. ولم ينفِ قهوجي معرفته بأمر النيترات، ليسرد أمام المحقق العدلي أنّ مدير المخابرات آنذاك العميد كميل ضاهر أعدّ تقريراً تفصيلياً عن النيترات. وذكر قهوجي أنه طلب من مديرية التجهيز يومها الكشف على المواد حيث كُلّفت مديرية العتاد التي أرسلت خبراء كتبوا تقريرهم بأنّ لا مقدرة لديهم على معرفة نسبة الأزوت في النيترات الموجودة ولا إمكانية لديهم لقياسها. وروى قهوجي أنّه بعد ذلك كُلفت الخبيرة الكيميائية ميراي مكرزل التي حددت نسبة الأزوت بـ 34.7. وأكّد قهوجي أنّ مديرية المخابرات تابعت ملف النيترات. وذكر أن العميد ضاهر في إفادته قال للمحقق العدلي إنه لم يُفاتح قائد الجيش شفهياً بالموضوع أبداً.

(هيثم الموسوي)

> **ليس هناك تناقض بين إفادتَي كل من قهوجي ومدير الاستخبارات السابق كميل ضاهر**

كذلك نفى قهوجي كل ما نُشر عن طلب القاضي البيطار مواجهته مع مدير المخابرات الأسبق ضاهر بسبب تناقض الإفادات، مشيراً إلى أنّ إحدى المحاميات ادّعت وجود تناقض بين إفادته وإفادة ضاهر، فردّ القاضي البيطار بأنّ ذلك غير صحيح وأنّ الإفادتين أمامه.

أما عن سبب إرجاء الجلسة إلى الثامن والعشرين من الشهر الجاري، فقد كشف قهوجي أن المحقق العدلي ينتظر مستنداً عبارة عن برقية مرسلة من مديرية المخابرات إلى قيادة الجيش للتثبت إذا كان قد وقّعها أو لا. وقد أبلغ قهوجي القاضي البيطار بأنّ قيادة الجيش الحالية بإمكانها تزويده بهذا المستند.

ويُرتقب أن يمثل أمام المحقق العدلي هذا الأسبوع كل من العميد المتقاعد في الجيش كميل ضاهر والعميد المتقاعد جودت عويدات في الخامس عشر والسابع عشر من أيلول الجاري.

تقرير

سلامة «يتبرّع» لميقاتي بسبع شحنات محروقات قبل رفع الدعم

خلافاً لما كانت قد أكّدته مصادر مصرفية عن قرار برفع الدعم عن استيراد المحروقات، بعد نفاد مبلغ الـ 200 مليون دولار الذي خصص لدعم استيراد المحروقات على سعر 8000 ليرة، تبيّن أن مصرف لبنان فتح اعتمادات لجميع الشركات المستوردة للنفط، بما مجموعه سبع شحنات مازوت وبنزين. لكن السؤال الأساسي، كيف فتح المصرف الاعتمادات على سعر 8000 ليرة من خارج الآلية التي تشير إلى تحمّل الدولة مبلغ 8000 ليرة تُشكّل الفارق بين سعر مبيع المحروقات وسعر منصة صيرفة التي يفتح المصرف الاعتمادات على أساسه؟ هل قرّر تحمّل الفارق بنفسه، بعدما كان قد رفض ذلك بشكل قاطع، إلى أن تمكّن من الحصول على التزام بأن تُسدّد الدولة نصف الاعتمادات بالليرة؟ تُنكر مصادر مصرفية ذلك، مؤكدة أن المصرف كان قد فتح اعتمادات بقيمة 120 مليون دولار منذ صدور القرار الوزاري حتى يوم أمس. وبالتالي، فإن فتح الاعتمادات السبعة جاء من المبلغ المتبقي، أي الـ 80 مليون دولار. وأضافت المصادر: بهذه الشحنات يكون المبلغ المخصص لدعم المحروقات قد نفد تماماً، حيث يُفترض أن تفتح الاعتمادات المقبلة على سعر السوق. لكن هذه الرواية تكذّبها الكمية المستوردة، فسبع شحنات من المحروقات لا يمكن أن يقلّ ثمنها عن 130 مليون دولار، كما تؤكد مصادر عاملة في القطاع. وبالتالي حتى لو كان صحيحاً أن 80 مليوناً كانت لا تزال متبقية، فقد أضاف إليها مصرف لبنان 50 مليون دولار من خارج الآلية المتبعة.

في المقابل، تشير مصادر وزارية مسؤولة إلى أن وزارة الطاقة، كما الشركات المستوردة، سبق أن تبلّغت من مصرف لبنان نفاد المبلغ المخصص للدعم، على أن يصار إلى فتح أي اعتماد جديد على سعر السوق. وعليه، تسأل المصادر: هل قرر رياض سلامة "الترحيب" بميقاتي عبر إسقاط كل اللاءات التي كان يرفعها في وجه الحكومة السابقة؟ وهل صار فجأة مستعدّاً لتحمّل خسارة 8000 ليرة عن كل دولار يخصص لاستيراد المحروقات؟ ثم، ما الذي حصل حتى تستدل المصرف هدية رفع الدعم قبل تسلّم ميقاتي بهدية الإبقاء على الدعم، لكن ليس لأكثر من عشرة أيام، أي أنه لن يفتح أيّ اعتمادات جديدة على السعر المدعوم بعد الاعتمادات التي فتحها أمس؟

بعيداً عن الآلية الأخيرة لفتح الاعتمادات، تشير مصادر المستوردين إلى أن شركات النفط تتجه نحو رفض تسليم المحروقات حتى بعد فتح الاعتمادات، بحجة رفضها تغذية السوق السوداء. ولذلك، هي تفضّل شراء المحروقات خارج الدعم، ثم بيعها بلا دعم، طالما أن للمازوت سعرين رسميين (السعر للعموم والسعر بالدولار للمصانع) وطالما أن للبنزين سعراً رسمياً وسعراً آخر تتحكم به مافيا السوق السوداء. تختصر المصادر الموقف بالقول: من دون وجود رؤية واضحة لمسألة الدعم، نرفض تسليم البضاعة.

(الأخبار)

قضية

الحلول الرسمية المطروحة لأزمة المحروقات وضمان وصول المعلمين والتلامذة إلى مدارسهم ليست مستدامة، ولا توفر الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم. ويبدو أن ارتفاع كلفة النقل ستعيد تموضع السكان والانتقال إلى أماكن قريبة من المدارس أو تغيير المدرسة أو النزوح من التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي القريب، ما يعيد إلى الواجهة طرح تشريع التعليم المنزلي كخيار أساسي للتعليم

أزمة المحروقات تعيد التموضع الديموغرافي للمدارس

تشريع التعليم المنزلي حل لارتفاع كلفة النقل

نعمه نعمه*

خلال العقدين الأخيرين، انتقل عدد كبير من المدارس الخاصة إلى ضواحي المدن الكبرى، إما بسبب بيع العقارات في المدن وجني أرباح من ارتفاع أسعارها من جهة، أو لتوسعة المباني وتجديدها استجابة لحاجات التعليم الحديث واستيعاب عدد أكبر من التلامذة في مناطق متاخمة لمدينة بيروت (عرمون، خلدة، الشويفات، الفنار، عين سعادة، اللويزة، بعبدا...) وطرابلس (الكورة وزغرتا) وصيدا (عبرا ومجدليون).

اليوم، مع اندلاع أزمة المحروقات وارتفاع كلفتها، ماذا سيفعل المعلمون والتلامذة لبلوغ مدارسهم التي تقع خارج نطاق سكنهم؟ وهل ستنعكس الأزمة على المدارس الرسمية والمجمعات المدرسية في الأرياف المبنيّة خارج القرى؟

الوقائع تشير، بوضوح، إلى أن الوضع ذاهب إلى التأزم، فيما الحلول الرسمية المطروحة ليست مستدامة ولا تؤمن الحدّ الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لغالبية مكونات المجتمع. فأسعار المحروقات إلى ارتفاع، والتكيّف مع هذا الواقع شبه مستحيل في غياب البدائل مثل النقل العام ودعم سيارات الأجرة أو سعر المحروقات للمعلمين أو رفع بدلات النقل أو غيرها من الحلول.

وفي الواقع، فإن رفع بدلات النقل للمعلمين من 8 آلاف إلى 24 ألفاً، أي إعطاؤهم مبلغاً شهرياً لا يتعدى 500 ألف ليرة أو ما يقارب صفيحة ونصف صفيحة من البنزين، لا يكفي لأكثر من أسبوع، وثمة حاجة هنا لأن يتشارك المعلم مصاريف النقل مع ثلاثة من زملائه لتأمين الكلفة.

أما بالنسبة إلى سكان المدن الكبرى من أهالٍ أو معلمين، فالأزمة أكبر، إذ تقارب كلفة الانتقال اليومية 100 ألف ليرة أو أكثر، بحسب المسافة، أي بزيادة مليون ليرة شهرياً إلى القسط السنوي في المدارس الخاصة، بما يعادل قيمة البطاقة التمويلية المزعومة.

الأزمة بدأت بالظهور في العام الدراسي 2018-2019. وبحسب النشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء، انخفض عدد التلامذة في التعليم الخاص، حتى نهاية العام الدراسي الماضي 2020-2021، أي خلال عامين دراسيين فقط، نحو 73124 تلميذاً من كل الجنسيات، منهم 68392 لبنانياً (بينهم 48798 تلميذاً من المدارس الخاصة غير المجانية، و19594 من المدارس شبه المجانية)، فيما ارتفع عدد التلامذة اللبنانيين في التعليم الرسمي 62754.

اللافت أن أعداد التلامذة اللبنانيين في كلا القطاعين الرسمي والخاص تناقص خلال السنتين المذكورتين، وكان الولادات توقفت في هذا البلد، بينما تزايد عدد التلامذة بمعدل 8 آلاف تلميذ بين العامين 2015 و2017.

انعكس هذا النزوح على أعداد المعلمين الذين تركوا العمل في التدريس أو أقيلوا أو أنهوا عقودهم أو غادروا البلد في السنتين الماضيتين لتصل أعدادهم إلى 9590 معلماً، منهم نحو 2000 بلغوا السن القانوني (2276 معلماً في القطاع الرسمي، و6067 في القطاع الخاص غير المجاني و1247 في القطاع الخاص شبه المجاني). عدا ذلك، غادر نحو 4 آلاف معلم لبنان

> **كلفة الانتقال من المدارس وإليها تتعدى كلفة التعليم والرواتب والبطاقة التمويلية**

خلال الصيف بعد توقيع عقود في الخارج، فيما لا تزال وزارة التربية والسلطة السياسية ترفضان النظر إلى الوقائع والأرقام وتداعياتها على التعليم بصورة عامة، وتتخبطان لتأمين اللوجستيات مثل الكتب وصفيحة البنزين المدعوم للمعلمين والقرطاسية، في وقت تشهد تداعيات ديموغرافية تتعلق بتوزيع السكان والمدارس قد تحول دون استكمال العام الدراسي، كون كلفة الانتقال من المدارس وإليها تتعدى كلفة التعليم أو الرواتب والبطاقة التمويلية، حتى لو تعاضد الأهالي والمعلمون في جماعات صغيرة لتأمين الانتقال.

ستفرض هذه الكلفة الباهظة إعادة تموضع السكان والانتقال إلى أماكن قريبة من المدارس أو تغيير المدرسة أو النزوح من التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي القريب، وقد يكون الحلّ الأنسب هو إيجاد بديل عن شكل المدرسة المتعارف عليه، وإعادة تفعيل المدارس الصغيرة في الأحياء وتشريع التعليم المنزلي، وتعاضد الأهالي والمدرسين لتعليم أولادهم، ضمن آلية حماية اجتماعية واقتصادية وصناديق تعاضدية وغير ذلك من التقديمات التي تضمن وتحفظ حقوق المعلمين وتوفر على الأهالي هدر المداخيل على النقل والانتقال.

لنأخذ مثالاً عما يمكن فعله في المشروع التعاضدي. إذ يمكن 6 تلامذة من المستوى التعليمي نفسه ويقطنون في الحي أو الشارع أو المبنى نفسه أن يجتمعوا في منزل واحد، ويأتي إليهم معلّم أو أكثر يسكنون في منطقة قريبة، ليدرّسوهم أربع أو خمس حصص في اليوم، فيما يبلغ راتب كل معلّم مع التقديمات نحو 4 ملايين ليرة في الشهر، ما يعني أن على كل تلميذ أن يدفع 660 ألفاً في الشهر (أقل من صفيحتي بنزين!)، أي أقل من نصف كلفة مواصلات تلميذ واحد. ويمكن اختيار رفع عدد أسابيع التدريس إلى 30 أسبوعاً لتعويض الفاقد التعليمي الناتج من الحجر الصحي، فتكون الكلفة الإجمالية السنوية لـ 12 شهر تدريس فعلي 8 ملايين ليرة.

لا حاجة لهدر الأموال على الكتب والقرطاسية والألبسة و«الخرجية». كل المجموعة بما فيها المعلّم تحتاج إلى نسخة واحدة من الكتاب ولوح صغير وبعض الدفاتر والأوراق القديمة التي يمكن استخدامها. ويمكن توفير الأدوات من المنزل كشاشة التلفزيون بدل اللوح التفاعلي والطعام المنزلي بدل الدكانة، والمكتبة العامة والإنترنت بدل مكتبة المدرسة. ويمكن الكهرباء والإنترنت أن تكون مؤمنة في المنزل أو يمكن تقاضي كلفتها من الأهالي.

يتطلب هذا الترتيب لتفعيل التعليم المنزلي ثلاثة شروط، أولاً: تشريع التعليم المنزلي ووضع أطر وآليات وقوانين تضمن الترفع والتقييم وغيره من خلال تقديم امتحان سنوي في نهاية العام بإشراف وزارة التربية، ثانياً: شرعنة هذا النوع من التعليم لجهة الحفاظ على حقوق المعلمين وحفظ حقهم في التعويضات كما تنصّ عليها القوانين، بما فيها تنسيق البرمجة الأسبوعية وتغطية مواد التدريس وتوزيع الساعات، ثالثاً: قبول الأهالي وتعاضدهم وإدارة شؤونهم بما يتوافق مع مصالحهم كجماعة وأفراد والتخلي عن هيمنة المؤسسات التربوية على أفكارهم وهم العجز والجرأة في تغيير أنماط التعليم.

مع تأزم الوضع الاقتصادي، صار لزاماً على وزارة التربية التعامل مع متغيّر «كلفة النقل» بجدّية لناحية توزيع المعلمين والتلامذة، بحسب مناطق السكن، وتشريع التعليم المنزلي كخيار للتعليم وضمان نوعيته. فالأرقام تشير إلى أزمة كبيرة لدى المدارس الخاصة. وقد تنشأ أزمة مضاعفة لدى التعليم الرسمي، وهما حتماً في أزمة لجهة قيمة الرواتب وكلفة النقل والتعليم.

*باحث في التربية والفنون

(هيثم الموسوي)

على الحافة

المطلوب من وزير البيئة الجديد الفعل لا «الرّصد»

حبيب معلوف

بغضّ النّظر عن مدى ارتباط الحكومة الجديدة بالمنظومة المشكو منها، وعن الوقت القصير لعمرها المفترض ونوعيّة شخصياتها... هناك ملفات بيئية لا تقلّ أهمية عن الملفات الاقتصادية والمعيشية، لا بدّ من المراهنة على ضرورة معالجتها، ومشاكل بعضها غير ملموس، ويعتبر أكثر خطورة من النواحي البيئية والاقتصادية والحياتية.

أمام وزير البيئة الجديد ناصر ياسين مهمّات بالغة التّعقيد، وهو صاحب تجارب كثيرة في «رصد» الأزمات. إلّا أن رصد المشكلات ومتابعتها شيء، وإيجاد حلول لها ضمن ظروف صعبة وحال انهيار شامل مع شبكات من المصالح والمافيات المتداخلة، أمر آخر.

قبل الانهيار الشامل، كانت المهمة المفترضة لوزير البيئة أن يكون حامياً للبيئة، معرقلاً للمشاريع المتجاوزة لأي نظام، ومخرّباً للصفقات المستنزفة للموارد والملوّثة للبيئة. وهي مهمّة لم يتصدّ أحد لها، ما زاد الحلول تعقيداً مع الوقت. الآن، بعد مرحلة الانهيار الشامل، لم يعد مطلوباً حتى إضاءة شمعة في الظلام (الذي صنعته الحكومات والوزراء والمدراء العامون)، بل بات المطلوب «تمجيد العتمة». يعني ذلك، منح الأولوية في السياسات البيئية للتحفّظ والتخفيف والتدوير بدل تشجيع الاستثمار في ما بقي من موارد، ومنح الأولوية لحماية ما بقي على جلب المنفعة والمساعدات الخارجية والداخلية.

لعلّ المشكلة الأساسية التي سيواجهها الوزير الجديد داخلية، أي داخل الوزارة نفسها التي يُفترض أن تشكّل فريق عمل متكاملاً ومنسجماً. وتتمثل هذه المشكلة «التاريخية» في العلاقة غير السّوية بين المدير العام للوزارة وغالبية العاملين فيها وتغليب الممارسات الكيديّة، ما جعل الوزارة غير منتجة وغير ذات جدوى. إضافةً إلى انعدام الرؤية الإستراتيجية لدى الإدارة والوزراء المتعاقبين. وتُضاف إلى ذلك الآن مشكلة أخطر، تتمثّل في ترك أكثر من عشرين موظفاً متعاقداً الوزارة بسبب الأزمتين، المالية و«التاريخية». لذلك، أمام الوزير الجديد مهمة إصلاحية شبه مستحيلة تفترض الاستعانة بفريق استشاري من خارج الوزارة للتعويض عن النقص المستجدّ فيها.

بعيداً عن الشؤون «الداخلية»، ومن ضمن الملفات أمام ياسين، قد تبدو مشكلة النفايات الأكثر إلحاحاً، بسبب الكلفة العالية للحلول الطارئة على كل المستويات. فالقدرة الاستيعابية لمطمر الجديدة بعد توسعته (40 ألف متر)، تنتهي آخر السنة أو في شباط المقبل على أبعد تقدير، ويبلغ مطمر كوستابرافا قدرته الاستيعابية القصوى بعد عام تقريباً، في وقت لا تزال المعامل في الكرنتينا والكورال والعمروسية متوقّفة عن العمل، ويقتصر عمل هذا القطاع حالياً على الجمع والطمر، فيما توقف العمل في مطمر طرابلس بسبب الكلفة العالية بالدولار لطبقة الحماية التي تمنع تسرب العصارة... إلخ. كل هذا يعني أن هذا الملف سيكون ضاغطاً.

أما ملفات تلوث الهواء وغيره من عناصر الطبيعة فليست أقل إلحاحاً، لا سيما مع ربطها بملف التغير المناخي الذي لمسنا معالمه «الحارقة» هذا الصيف ونحن على أبواب معالمه «الغارقة» في المستقبل القريب. كما لا يخفى كم خلّف ملفات مثل المقالع والكسارات والمرامل وشركات الترابة من مصالح ومن تهديدات للبيئة والاقتصاد والصحة العامة. حائر الوزير السابق البتّ بها طوال فترة ولايته، إضافة إلى ملفات كثيرة مثل حماية التنوّع البيولوجي، إرث وحق الأجيال القادمة أيضاً، الذي طالما بيع بالجملة والمفرّق في أسواق الطوائف والمذاهب... ولمصلحة تجّارها.

في الخلاصة، المدخل الأساسي الآن للخروج من الأزمات وحالات الطوارئ، أو على الأقل لإدارة خطط الطوارئ ضمن الأصول والقواعد وضمن رؤية شاملة واستراتيجية، لا باستنسابية وعلى الطلب السياسي، هو في تأسيس فريق عمل متعدّد الاختصاصات والتجارب، بعيد عن المصالح، يحدّد استراتيجية شاملة ودائمة، يربط فيها بين كل القضايا في وحدة مسار ومصير، تماماً كما هي الحال مع الطبيعة في تعدّديتها والتي يربط بين عناصرها وأنواعها خيط واحد.

تقرير

نزاع بين بلدية الغبيري وتجار الغاز

الشركات تسرق 10 آلاف ليرة في كل قارورة!

«نزاع» بلدية الغبيري مع شركتين لتعبئة الغاز نموذج عن محاولات الالتفاف التي تُمتهن لجني الأرباح غير المشروعة. نحو عشرة آلاف ليرة إضافية «تجبيها» الشركتان بغير وجه حق عن كل قارورة غاز، رغم أن غالبية أنشطتهما لا تراعي الشروط القانونية وشروط السلامة العامة

هديل فرفور

في السادس من أيلول الجاري، تقدّمت بلدية الغبيري أمام النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان بشكوى، مع اتخاذ صفة الادّعاء الشخصي، ضدّ شركتي «موصلي» و«صيداكو» اللتين تعملان في تعبئة الغاز، بسبب «مخالفتهما القرارات الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه وبلدية الغبيري».

وفق نصّ الشكوى، لم تلتزم الشركتان بالسعر الذي حدّدته وزارة الطاقة لقارورة الغاز (سعة 10 كلغ) في مراكز التعبئة بـ82 ألفاً و900 ليرة، واستمرتا في تقاضي 91 ألفاً و400 ليرة ثمناً للقارورة، وهو سعر البيع الذي حدّدته الوزارة للمحلات التجارية. ما يعني أن الشركتين تتقاضيان إضافة إلى ثمن القارورة كلفة النقل وهامش الربح المحدد لأصحاب المحلات رغم أن البيع يحصل في مراكزها!

وقد سبق لجوء البلدية إلى القضاء إصدارها قرارين مستقلّين طلبت فيهما من الشركتين الالتزام بتسعيرة الوزارة وإعادة المبالغ الناتجة عن فروقات الأسعار المأخوذة من المواطنين خلافاً للقانون. ردأ على ذلك، عمدت الشركتان إلى إقفال أبوابهما أمام الأفراد وتوقفتا عن البيع داخل مركزيهما، «وفي الوقت نفسه عمدتا إلى بيع القوارير بواسطة الكميونات خارج الشركات ولأصحاب المحلات التجارية وفي السوق السوداء، ما حرم الأفراد من الاستفادة من التسعيرة المعتمدة داخل مراكز التعبئة والزمهم بالشراء من الكميونات والمحلات التجارية والسوق السوداء بأسعار خيالية» على ما ورد في نص الدعوى. وطلبت البلدية بالادّعاء على الشركتين بجرم المادة 770 عقوبات (مخالفة قرارات البلدية ووزارة الطاقة) وإلزامهما فتح أبوابهما أمام الأفراد لشراء الغاز بالسعر الذي تحدده وزارة الطاقة والمياه داخل مراكز التعبئة.

لم تكن هذه الدعوى الإجراء الوحيد الذي اتخذته البلدية بشخص رئيسها معن الخليل. إذ تقدّم الأخير بشكوى أمام النيابة العامة المالية في الموضوع نفسه، وأرسل كتاباً إلى وزارة الاقتصاد والتجارة يشكو فيها مخالفة الشركتين وممارستهما «الابتزاز»، إذ «يُصبح المواطن أمام خيارين، إما دفع نحو عشرة آلاف ليرة إضافية داخل مركز التعبئة أو اللجوء إلى المحلات التجارية التي تُمارس التقطير في البيع بأسعار توازي أسعار السوق السوداء حيث يفوق سعر قارورة الغاز 120 ألف ليرة»، على ما يقول خليل لـ«الأخبار»، داعياً الشركتين إلى إبراز المستندات التي تثبت أنهما مركزا بيع تجاريان. فيما أشارت مصادر معنية بتوزيع الغاز إلى أن الشركتين «تعتمدان الاستنسابية وتفتحان أبوابهما أمام بعض المستهلكين المرضي عنهم ما يدحض مزاعمهما عن تخصيصهما البيع لتجار الجملة فقط»، «كما أزمة البنزين، تقنّنان في البيع بهدف التخزين إلى حين رفع الأسعار أو التصريف عبر السوق السوداء».

> **مخالفات قانونية بالجملة للشركتين اللتين لا تلتزمان شروط السلامة العامة**

(هيثم الموسوي)

في اتصال مع «الأخبار»، لم يُجب المعنيون في شركة «موصلي» عن سبب اعتماد الشركة تسعيرة البيع بـ91 ألفاً و400 ليرة بدلاً من المبيع بـ82 ألفاً و900 ليرة كما ينص القرار، كونها والشركة الأخرى تعدان مركزين للتعبئة. واكتفى هؤلاء بالقول إن «الشركة تسلّم قوارير الغاز للعملاء ولأصحاب المحلات التجارية بسعر الجملة»، وأنهم عرضوا «هذه الصيغة على المدير العام لوزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر وقد وافق عليها!».

اللافت أن الشكاوى لم تلقَ آذاناً صاغية لدى المعنيين في القضاء والوزارات المختصة، فيما يبدو أن أصحاب الشركتين يحاولون اللعب على الوتر المذهبي لمواجهة شكاوى البلدية. علماً أن شوائب عدم تشوب عملهما. فوفقاً لمصادر في البلدية، أقيمت منشآت الشركتين فوق عقار متعدّى عليه، وهما تفتقدان للتراخيص التي تسمح لهما بتخزين وتعبئة ونقل المشتقات النفطية (تستفيد الشركتان من المهل الإدارية الصادرة في وزارة الصناعة). كما تخالفان الشروط التنظيمية العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع وتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة التي نصّ عليها المرسوم رقم 5509 الصادر في 1994/08/11، لجهة عدم تطبيق شروط السلامة العامة من أجل الحؤول دون حوادث كارثية على المنطقة المحيطة بالمراكز. أضف إلى ذلك أن القانون أساساً يفرض شروطاً قاسية لا تنطبق على الشركتين للبيع بـ«المفرق»، وهو «ما تغاضينا عنه كون ذلك أصبح أمراً واقعاً منذ أيام الحرب الأهلية ولتسهيل الأمور على المواطنين وإتاحة الفرصة أمامهم للحصول على هذا المنتج بأسعار أقل، وهو ما لا يحصل»، بحسب الخليل.

يدخل النادي البافاري اللقاء بعد فوزه في آخر خمس مباريات في جميع المسابقات (أ ف ب)

أبرز مباريات اليوم

يونغ بويز x مانشستر يونايتد
19:45
اشبيلية x ريد بول سالزبورغ
19:45
برشلونة x بايرن ميونيخ
22:00
دينامو كييف x بنفيكا
22:00
فياريال x أتالانتا
22:00
تشيلسي x زينيت
22:00
مالمو x يوفنتوس
22:00
ليل x فولفسبورغ
22:00

يدخل برشلونة مباراة اليوم بلا أي فوز في آخر ثلاث مباريات له بدوري أبطال أوروبا، وذلك بعد خسارة آخر مباريات دور المجموعات للموسم الماضي أمام يوفنتوس بثلاثية نظيفة، تلاها إقصاء أمام باريس سان جيرمان في دور الـ16 جاء بعد خسارة مدوّية وتعادل. ومع ذلك، لم يخض العملاق الكتالوني أربع مباريات متتالية من دون فوز في دوري أبطال أوروبا منذ عام 2013، الأمر الذي قد يتكرر في مباراة اليوم.

من جهته، قام بايرن ميونيخ بتعزيز منظومته عبر «التسوّق» في نادي لايبزك المنافس في الدوري الألماني أيضاً. فبعد استقدام النادي البافاري للمدرب جوليان ناغلسمان، قام بايرن ميونيخ بالتوقيع مع مدافع لايبزك دايوت أوبيكانو ثم قائد الفريق مارسيل سابيتزر. صفقاتٌ عزّزت من متانة البايرن هذا الموسم حيث حقق تعادلاً وثلاثة انتصارات في الدوري، كان آخرها أمام لايبزك برباعية لهدف.

يدخل النادي البافاري اللقاء بعد فوزه في آخر خمس مباريات في جميع المسابقات، كما أنه يعوّل على سجله الممتاز أوروبياً خارج الديار حيث أنه لم يتعرض للهزيمة في بطولة دوري الأبطال منذ خسارته (3-0) على أرض باريس سان جيرمان عام 2017. ومنذ تلك الهزيمة، حقّق بايرن ميونيخ 14 انتصاراً وتعادل في أربع مباريات.

تلقى فريق برشلونة صفعة كبيرة في خط المقدمة خلال الأسابيع الأخيرة، حيث عاد الفرنسي أنطوان غريزمان إلى أتلتيكو مدريد في الوقت الذي تستمر إصابة كل من سيرجيو أغويرو، أنسو فاتي وعثمان ديمبيلي. كانت هناك شكوك حول مدى توفر المهاجم مارتن بريثويت للقاء بعد أن تدرب فردياً يوم السبت، لذلك قد يبدأ ديباي وفيليبي كوتينيو في المقدمة. لدى جوردي ألبا فرصة قوية للعودة من الإصابة في الوقت المناسب في حين تحوم الشكوك حول تعافي سيرجينيو ديست ما يزيد من حظوظ سيرجي روبرتو للّعب أساسياً في مركز الظهير الأيمن.

على الجهة المقابلة، يبدو بايرن ميونيخ أكثر جاهزية للقاء المرتقب نظراً لاكتمال المنظومة مع وجود شكوك بغياب الثنائي الفرنسي كينغسلي كومان وكورنتين تولويسو فقط. اضطر سيرج غنابري للانسحاب قبل نهاية الشوط الأول في نهاية الأسبوع، لكنّ المدرب ناغيلسمان أكد أن التبديل كان احترازياً.

هو لقاء الإثبات، الظهور بالصورة المناسبة لتعزيز الثقة. المباراة قد تُحسم عبر بعض التفاصيل الفنية، بانتظار معركة تكتيكية بين خبرة كومان وهدوء المدرب الشاب ناغيلسمان.

دوري أبطال أوروبا

برشلونة X بايرن ميونيخ

لقاء كلاسيكي في العرس الأوروبي الكبير

تعود ليالي الأبطال من جديد مع مبارياتٍ منتظرة يبرز منها لقاء برشلونة ضد بايرن ميونيخ في الجولة الأولى من دور المجموعات. قمّة مرتقبة بين كبيري أوروبا ستلعب تحت أنظار الجمهور ما يعطي اللقاء مزيداً من الحماسة والندية

حسين فحص

أصبحت المباراة التي تجمع برشلونة مع النادي البافاري بمثابة اللقاء الكلاسيكي نظراً لتكراره في السنوات القليلة الماضية. ورغم الندية التي شهدتها مباريات الفريقين في السباق التاريخي، عرفت موازين القوى تغيرات كبيرة أخيراً. النادي الكاتالوني الذي سيطر على أوروبا مع المدرب الأسبق ببب غواردیولا أخذ منحى مغايراً تماماً مع مرور الوقت حتى وجد نفسه عاجزاً عن بلوغ المراحل المتقدمة من دوري أبطال أوروبا. وعند محاولته للعودة إلى المجد، تبددت الآمال على عتبة العملاق البافاري في أكثر من مناسبة ما يسلّط الضوء أكثر على اللقاء المرتقب.

أنهى برشلونة موسمه المنصرم في المركز الثالث بالدوري الإسباني ليضمن بذلك مكانا ثابتاً في مراحل المجموعات، في حين استمرت سيطرة بايرن ميونيخ على «البوندسليغا». ورغم الاختلاف الهائل من حيث الاستقرار الفني والإداري، والذي صب في صالح بايرن ميونيخ تبعاً لمجريات الموسم السابق، يبدو اللقاء اليوم أقرب للتوازن نظراً لإعادة هيكلة الفريقين إضافة لاستضافة برشلونة المباراة على أرضه.

شهد الصيف المنصرم على أحد أسوأ فترات برشلونة تاريخياً بعد ظهور حجم الديون المتراكمة على النادي، سوء الإدارة المالية أسهم في تغييرات جذرية على الصعيدين الإداري والفني، ترتّب عليها خروج اللاعب ليونيل ميسي نظراً لعدم القدرة المالية على تجديد عقده.

ورغم «الانهيار» داخل أسوار ملعب الكامب نو، احتفظ المدرب الهولندي رونالد كومان بمنصبه في البيت الكتالوني بعد أن حظي بثقة رئيس النادي خوان لابورتا، على أن يسعى للتصحيح الفني باقل الإمكانيات الممكنة. حصل كومان على بعض التدعيمات خلال الصيف برز منها المهاجمان ممفيس ديباي وسيرجيو أغويرو، وقد تمكن المدرب الهولندي من تحقيق بداية إيجابية لموسم 2021-2022 حيث حصد فريقه سبع نقاط من أول ثلاث مباريات، بانتظار الاختبار الأول الحقيقي هذا الموسم أمام بايرن ميونيخ.

> **شهد الصيف المنصرم على أحد أسوأ فترات برشلونة تاريخياً**

سولشاير يعول على رونالدو

في أولى المباريات يحل مانشستر يونايتد الإنكليزي ضيفاً ثقيلاً على يونغ بويز السويسري (الساعة 19:45 بتوقيت بيروت). وأضاف مانشستر يونايتد سلاحاً فتاكاً إلى ترسانته الهجومية المدجّجة بالنجوم، عندما تعاقد مع هدافه السابق الدولي البرتغالي كريستيانو رونالدو في سعيه إلى التتويج مجدّداً بلقب مسابقة دوري أبطال أوروبا. وسيواجه مدرّبه النرويجي أولي غونار سولشاير (الصورة) لغزاً كبيراً هذا الموسم لتشكيل خطّ هجومه، بالنظر إلى العديد من النجوم التي يضمّها، لكن حلّه يمكن أن يعيد الشياطين الحمر إلى المجد الأوروبي. وإذا كان فريق «الشياطين الحمر» يلهث وراء لقبه الأول في الدوري الإنكليزي الممتاز منذ عام 2013، فإن التتويج الأخير في المسابقة الأوروبية العريقة يعود إلى عام 2008 والفوز على مواطنه تشلسي بركلات الترجيح في المباراة النهائية في موسكو والتي انتهت بالتعادل 1-1 بعد التمديد. صاحب الهدف الوحيد وقتها لمانشستر يونايتد كان رونالدو، رغم أنه أضاع بعد ذلك ركلة ترجيحية. وكان لافتاً تسجيل اللاعب البرتغالي هدفين في أول مباراة له منذ قدومه من يوفنتوس الإيطالي، وذلك في مرمى نيوكاسل يونايتد.

الكرة اللبنانية

العهد يفوز ولا يتصدّر في ختام الأسبوع الأول

عبد القادر سعد

أخذ فريق العهد منحى مختلفاً عن منافسيه: النجمة والانصار في الأسبوع الأول من الدوري اللبناني لكرة القدم. نجح العهد في الفوز في أول مباراة بعكس الأنصار الذي خسر أمام البرج، والنجمة الذي تعادل مع الصفاء. فاز العهد على طرابلس 1-0 بهدف محمد قدوح على ملعب جونية في ختام الأسبوع الأول من الدوري. نجح العهد في تحقيق بداية جيدة، لكنه اخفق في انتزاع الصدارة من الحكمة الذي حقق النتيجة الأعلى في الأسبوع بفوزه على سبورتينغ 3-1 يوم السبت.

فوز العهد أعطى جرعة معنوية لبطل آسيا قبل أيام على مغادرته إلى البحرين لمواجهة المحرّق البحريني في نصف نهائي منطقة غرب آسيا ضمن مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي. فوز سيعطي «الأصفر» دفعة معنوية قبل لقائه المهم مع المضيف البحريني في مشوار دفاعه عن اللقب الآسيوي الذي ما زال في جعبة العهد بعد إلغاء نسخة الموسم الماضي.

في سياق آخر، تلقى الوسط الكروي بشكل عام وفريق النجمة بشكل خاص خبراً محزناً بإصابة لاعب منتخب لبنان والوافد الجديد إلى النجمة حسن شعيتو «موني» بالرباط الصليبي في ركبته اليسرى بعد الإصابة التي تعرض لها في أول لقاء له مع فريقه أمام الصفاء، حيث خرج في الدقيقة 25. وأظهرت الفحوصات الطبية أن إصابة «موني» هي في الرباط الصليبي ما يعني أنه سيغيب حوالى ستة أشهر، وبالتالي لن يستفيد فريق النجمة من خدماته هذا الموسم. غياب «موني» سينسحب أيضاً على منتخب لبنان الذي خسره بدوره في التصفيات النهائية المؤهلة إلى كأس العالم 2022 ما يشكل ضربة معنوية للمنتخب الوطني في استحقاقه المهم.

النجمة بدوره، من جهة ثانية، تعاقد مع المدرب السوري ماهر البحري لقيادة الفريق خلفاً للمدرب اللبناني يوسف الجوهري الذي استقال قبل انطلاق الدوري. هي التجربة الأولى للبحري في لبنان آتياً من نادي الوحدة السوري الذي كان آخر فريق درّبه بعد عدة تجارب في سوريا والأردن والكويت، توّجها بإحراز لقب الدوري السوري مع نادي تشرين عامي 2020 و2021.

على صعيد آخر، نظم الاتحاد اللبناني لكرة القدم مهرجاناً للواعدات دون 14 عاماً على ملعب الانصار بحضور رئيس لجنة الكرة النسائية أسعد سبليني والمدير الفني للاتحاد باسم محمد.

وشهد المهرجان مشاركة أكثر من 100 فتاة من مختلف المناطق اللبنانية بإشراف الجهاز الفني للواعدات حيث تم تقسيم المشاركات الى ثمانية فرق، تناوبن على خوض المباريات والنشاطات المختلفة.

ويهدف الاتحاد اللبناني الى تشجيع الفتيات على ممارسة اللعبة في أجواء سليمة وممتعة الى جانب اكتشاف المواهب التي تتمتع بمهارات تؤهّلها للانتساب الى منتخب الواعدات الذي من المفترض تشكيله لاحقاً للمشاركة في مهرجان بطولة غرب آسيا للواعدات والذي يستضيفه لبنان في كانون الأول المقبل.

منح محمد قدوح فريقه العهد الفوز بالهدف الذي سجّله في مرمى طرابلس (طلال سلمان)

نتائج اللوتو اللبناني

2 | 36 | 27 | 23 | 21 | 9 | 6

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1935 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 6 - 9 - 21 - 23 - 27 - 36
الرقم الإضافي: 2
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 71,416,890 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 17 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 4,200,994 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 71,416,890 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 958 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 74,548 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 183,012,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 15,251 شبكات
- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,014,150,903 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1935 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 95455
■ **الجائزة الاولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 5455.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 455.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم 55.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1157 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 297
● يومية أربعة: 2192
● يومية خمسة: 75096

استراحة

كلمات متقاطعة 3834

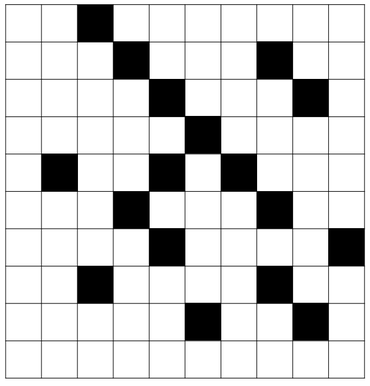

افقيا

1- ممثلة تونسية مصرية – للتاوه – 2- للتمني – ياتي بعد – إلهي – 3- ضد ذمّ – ماركة سيارات – 4- وكالة الفضاء الأميركية – يُكافح – 5- ماركة سجائر – وعاء الخمر – 6- أنت بالأجنبية – وعاء من ورقٍ – حرف أبجدي – 7- بحيرة مالحة تتقاسمها اوزبكستان وكازاخستان كانت تُعرف ببحر خوارزم – ثوب ترتديه الهنديات – 8- دق الجرس – أحرف متشابهة – أغلظ أوتار العود – 9- كسر الخبز – دولة عظمى – 10- ممثل ومؤلف أميركي راحل

عمودياً

1- عاصمة أوروبية – يغطي جلد الطيور – 2- عاصفة بحرية – قصر – 3- خنجر قاتل – هرب – 4- مدينة لبنانية – مارشال ألماني في العهد النازي – 5- من الفاكهة – نهر في آسيا الوسطى يصبّ في بحيرة بلخش – 6- سقي النبات – ينثر الماء – 7- فقرة من إتفاقية – واحة مصرية شهيرة بإنتاج البلح – 8- دولة أفريقية – لعن وشتم – 9- من الألوان – مدينة عراقية – 10- احد الأماكن المقدسة عند اليهود

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- عامل – تجبير – 2- بركان – سالت – 3- يبادله – يوا – 4- رينو – الدمج – 5- ال – غش – شره – 6- ما – اليمن – 7- حدل – جلاب – 8- لب – حربش – فا – 9- بوربون – سور – 10- يسار – الكلب

عمودياً

1- عبير الحلبي – 2- اربيل – دبّوس – 3- مكان – مل – را – 4- لادوغا – حبر – 5- لن – جرو – 6- ها – البنا – 7- جسّ – لشلاش – 8- باب دريب – سكّ – 9- يلومهم – فول – 10- رتاج – نحارب

sudoku 3834

6	4			5				8
	5		9			3	4	
	9		7	4		2		
					7			4
	8			3				9
2		5	4					6
		9		6	5		8	
		8			4		9	
	2	6		9			1	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3833

6	9	7	8	5	2	3	1	4
8	3	4	1	7	6	2	5	9
2	1	5	4	9	3	8	7	6
5	6	8	3	1	7	4	9	2
4	7	3	9	2	8	5	6	1
1	2	9	6	4	5	7	8	3
3	5	1	2	8	9	6	4	7
7	4	2	5	6	1	9	3	8
9	8	6	7	3	4	1	2	5

مشاهير 3834

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب فرانكوفوني جزائري معاصر. درس اللاتينية والإغريقية ونال شهادة الدكتوراه في علم الإقتصاد. له « حي داروين »
5+4+6+7+8+3 = مركز حدودي لبناني ■ 1+9+11 = رفيق الثوم ■ 2+10 = حرف عطف

حل الشبكة الماضية: **جيرارد بيكيه**

إعداد **نعوم مسعود**

اليمن

حريب والجوبة الهدف التالي
مأرب تنتظر «النصر المبين الرابعة»

مع إنهاء قوات صنعاء المرحلة الثالثة من «عملية النصر المبين»، بتحريرها مديريتَي ماهلية ورحبة كاملتَين، تنتقل المعارك إلى آخر مديريات محيط مدينة مأرب، حيث ستكون مديريتا حريب والجوبة، وما تبقّى من مديرية جبل مراد، مسرحاً للمرحلة الرابعة من عمليات «النصر المبين» التي انطلقت مطلع تموز الماضي. وأدّت إلى الآن إلى تحرير ستّ مديريات مهمّة ما بين مأرب والبيضاء

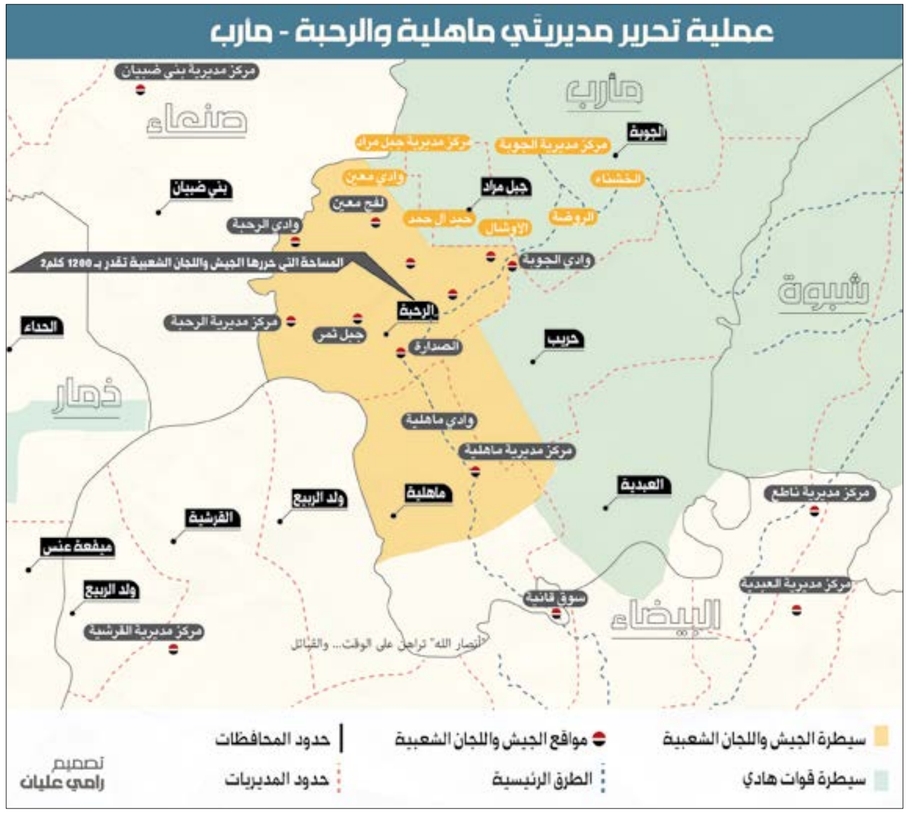

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

كشف المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، السبت الماضي، تفاصيل عمليّة عسكرية جديدة في جبهات جنوب مأرب، أطلق عليها اسم «عمليّة النّصر المبين الثالثة». هذه العمليّة التي شاركت فيها نخبة من مقاتلي الجيش اليمني

> **حرّرت عمليات «النصر المبين» حتى الآن ستّ مديريات مهمّة أربع منها في البيضاء واثنتان جنوب مأرب**

و «اللجان الشعبية»، وإلى جانبهم مجموعة من أبناء قبائل مراد، أدّت إلى تحرير مديريتَي ماهلية ورحبة بمساحة إجمالية قُدّرت بحوالي 1200 كيلو متر مربع، على رغم تدخّل طيران التحالف السعودي - الإماراتي بأكثر من 484 غارة جويّة في محاولة لإيقاف ذلك التقدّم. وتنطوي المرحلة الثالثة من «النصر المبين» على عدّة دلالات، تشي بها المشاركة الفاعلة للمقاتلين القبليّين في المعركة، كردّ فعل على محاولات قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، إفشال اتّفاقات سبق لزعماء هؤلاء أن أبرموها مع صنعاء لتحييد مناطقهم، وقيام «التحالف» بتحريك الموالين له من القبائل لتفجير الوضع عسكرياً في جبهات رحبة وجبل مراد وماهلية مطلع تموز الفائت، بإغرائه إيّاهم بملايين الريالات، قبل أن يتخلّى عنهم عندما انكسرت جبهتهم، ويتّهمهم بالخيانة وتسليم المديريّتين. كذلك، عكست العملية العمليّة الأخيرة، بنقل المعركة إلى آخر مديريّات المحيط، ويحوّل مديريتَي حريب والجوبة وما تبقّى من جبل مراد مسرحاً لعمليات المرحلة الرابعة من «النصر المبين»، وهو ما يعني وضع قوات هادي والميليشيات التي تقاتل إلى جانبها أمام خيار الانسحاب من المنفذ الشمالي للمحافظة.

وبدأت عمليات «النصر المبين»، مطلع تموز الماضي، في مديريتَي الزاهر والصومعة في البيضاء، وشاركت فيها من الجهة المقابلة عناصر «القاعدة» بكثافة بإسناد سعودي، وانتهت إلى تحرير 100 كلم في المديريّتين، وذلك عقب قيام قوات هادي أواخر حزيران الفائت، بإحداث خرق عسكري في الزاهر، ومحاولتها نقل المعركة إلى قلب محافظة البيضاء التي تربطها حدود إدارية مع سبع محافظات منها ذمار وصنعاء ومأرب. واعترفت قوات هادي، بطريقة غير مباشرة، بالهزيمة الأخيرة، فيما سارعت قيادات محسوبة على حزب «الإصلاح» إلى اتهام خصوم الحزب الموالين لـ«التحالف» بتسليم جبهة ماهلية. وكما في أعقاب كلّ انتكاسة عسكرية، تعود حكومة هادي إلى توظيف الملفّ الإنساني في محاولة منْع سقوط مركز المحافظة. وعلى الأرض، اشتدّت المواجهات في الجبهتَين الغربية والشمالية الغربية، خصوصاً في منطقة القاعد الأسفل القريبة من أوّل مناطق مديرية الوادي التي تقع مدينة مأرب في نطاقها، وفق ما أفادت به مصادر قبلية لـ«الأخبار»، مشيرة إلى أن «قوات هادي تستميت في محاولة إعاقة أيّ تقدّم صوب المدينة».

«أنصار الله» تراهن على الوقت... والقبائل

فتحت التطوّرات الميدانية التي شهدتها جبهة مأرب أخيراً الباب أمام المزيد من التكهّنات حول نيّة «أنصار الله» الحقيقية حيال تحرير مدينة مأرب. ففيما تسري أحاديث عن أن صنعاء لا تنوي اقتحام المدينة، إنما تهدف من محاصرتها والتقدّم نحوها إلى وضْعها كورقة ضغط على طاولة المفاوضات مع الرياض، تؤكّد مصادر الحركة أن قراراً «تحرير كلّ مناطق اليمن» قد اتُّخذ من قِبَل القيادة، وأن لا مساومة على مسألة هامّة كهذه. ومابين تحرير المدينة أو الاكتفاء بمحاصرتها، تتحدّث المصادر عن أولويات تفرضها المعركة، تأخذها القيادة الميدانية في الاعتبار

حمزة الخنسا

حرّكت عملية «النصر المبين الثالثة» ركود جبهات مأرب الواسعة، فتحرّكت التكهّنات والتحليلات التي طاولت حقيقة قرار حركة «أنصار الله»، وما إذا كان يقضي بالسيطرة على مدينة مأرب، أم الاكتفاء بمحاصرتها واستخدامها كورقة ضغط في المفاوضات مع السعودية في حال استئنافها. التشكيك في نيّة الحركة تحرير مدينة مأرب تضّعه مصادر في صنعاء في خانة «الحاجة إلى رفع المعنويات المنهارة لمعسكر تحالف العدوان، خصوصاً بعد الإنجازات الميدانية الهامّة التي يحقّقها الجيش واللجان الشعبية». تؤكد المصادر، لـ«الأخبار»، أن العمليات التي نفّذها الجيش و«اللجان» جنوب مأرب في إطار معركة «النصر المبين» الثالثة «منفصلة عن المعارك التي كانت تدور رحاها غرب مأرب في الأسابيع الماضية»، وتوضح أن قوات صنعاء «باتت تحيط بمأرب من الشمال والغرب وجزء من الجنوب، فيما تواجد قوات التحالف ومرتزقتها في جزء من الجنوب حيث تمتلك امتداداً نحو محافظة شبوة، وفي الشرق إلى صافر وحضرموت وصولاً إلى الحدود السعودية»، لافتة إلى أن «قوات صنعاء تسيطر حالياً على أغلب مديريات محافظة مأرب، فيما تبقى المدينة و3 من مديرياتها كمناطق اشتباك».

قبل القرار السيادي والوطني لقيادة أنصار الله، يقضي بتحرير كلّ المناطق اليمنية من العدوان ومرتزقته، وصولاً إلى عدن وحضرموت والمهرة، وليس فقط مأرب»، تجزم المصادر، مبيّنة أن «تكتيكات التقدّم والتراجع في المعركة تحدّدها القيادة الميدانية وفقاً للمعطيات السياسية والعسكرية التي ترصدها بدقة وتتعامل معها وفق الموقف المطلوب». وفي هذا السياق، تقول المصادر إن «عملية الدخول إلى مدينة مأرب من دون الأخذ في الاعتبار السيطرة على منابع النفط، ستكلّف الكثير عسكرياً وسياسياً»، كما أن السيطرة على صافر، حيث الحقل النفطي، «يمكن أن يتّخذها التحالف ذريعة لاستهداف المنشآت النفطية وتدميرها». ولذا، ترى المصادر أن «إطباق الحصار على مدينة مأرب من كلّ الاتجاهات، وفرض انسحاب المقاتلين التابعين للتحالف، خيار مطروح على الطاولة، كما خيار تمكين مقاتلي قبائل مأرب الموالين لصنعاء من السيطرة على المدينة وإسقاطها من الداخل».

لقبائل مأرب دور كبير في تحديد مستقبل المدينة والمعركة عليها، تقول المصادر لـ«الأخبار»، لافتة إلى أن «بعض الشخصيات المحسوبة على بعض قبائل مأرب تستغلّ المبادرة التي تقدّم بها قائد حركة أنصار الله، عبد الملك الحوثي، في آذار 2020، للترويج لفكرة أن الحركة غير قادرة على دخول مدينة مأرب»، وبالتالي «تعمل هذه الشخصيات، بدفع من التحالف السعودي، على عرقلة أيّ تفاهم قد تتوصّل إليه أطراف قبلية أخرى مع أنصار الله لتجنيب مدينة مأرب تداعيات المعركة»، مضيفة أن «أغلب العناصر المسلّحين في مدينة مأرب بالتحديد، هم ليسوا من أبنائها، بل من المرتزقة الذين استقدمهم التحالف من خارج محافظة مأرب، وضمّهم تحت لواء قوات هادي ومسلّحي حزب الإصلاح». وتتوقّف المصادر عند مشاركة عناصر قبليين في عملية «النصر المبين» الثالثة إلى جانب الجيش و«اللجان»، مشيرة إلى أن «حركة أنصار الله نجحت في عقد تفاهمات مهمّة مع عدد من قبائل مأرب، الأمر الذي ترجم بمشاركة أعداد كبيرة من أبناء قبائل مراد في معركة النصر المبين الثالثة الأخيرة، كان لها الفضل في حسم المعركة لمصلحة قوات صنعاء»، متابعة أن «الحركة تعمل على تحييد أكبر عدد ممكن من القبائل لتجنيب مدينة مأرب تداعيات المعركة»، مضيفة أن «تعمل السعودية بجدّ من أجل استقطاب القبائل والشخصيات الأساسية فيها، على الرغم من أن عدداً من هذه القبائل بدأ يعدّل من مواقفه المؤيدة للرياض، نتيجة المسار الطويل من الوعود غير المحقّقة والتعامل المهين الذي تتبعه القيادات السعودية مع القبائل وأبنائها. وفي هذا الإطار، تقول مصادر قبلية لـ«الأخبار» إن «السعودية تحرص على أن تكون القبائل خطّ الدفاع الأول عنها انطلاقاً من مأرب، فيما يضع حزب الإصلاح كلّ ثقله القبلي في مأرب، لأن القراءة الخاصة به تؤكد أن خسارة معركة المدينة ستكون خسارة للحرب في اليمن ككلّ، مع ما يعنيه ذلك من مآلات مجهولة بالنسبة إلى الحزب وخلفيته العقائدية الإخوانية». على أن المزاج القبلي تغيّر في اليمن، وهو آخذ - في مأرب خصوصاً - في التبلور على نحو جديد. وبحسب المصادر، فإنه «في حين لم تقتنع كلّ القبائل بموقف أنصار الله حتى الآن، فإن نسبة كبيرة منها قد بدأت بالفعل في التشكيك في موقف السعودية وخطابها في اليمن ككلّ انطلاقاً من مأرب». هنا، يبدو أن عامل الوقت يلعب لمصلحة حركة «أنصار الله» التي تراهن على تبدّل ملحوظ في موقف القبائل، إن لم يكن إلى درجة تدفعها إلى الانخراط في المعركة ضدّ قوات هادي و«التحالف»، فعلى الأقل إلى درجة تحييدها، ما يسهّل على الحركة استكمال تحرير المحافظة، الذي سيؤدي، من ضمن ما سيؤدي إليه، إلى تعزيز رؤية صنعاء للحلّ في أيّ مفاوضات مقبلة، والقائمة في الأساس على «وقف العدوان وانسحاب قوات التحالف ومرتزقتها ورفع الحصار، مقابل وقف عملياتها».

> **نجحت حركة أنصار الله في عقد تفاهمات مهمة مع عدد من قبائل مأرب**

تقرير

قطر وكيلاً للتفليسة الأميركية
أعطني «العُديد» وخذ ما يدهش العالم!

قبل 20 عاماً، عند افتتاح قاعدة العُديد العسكرية الأميركية في قطر، بدا أن الإمارة الصغيرة تُعدّ هذا لدور هجين مُناط بها اتّخذ على مدار السنوات الماضية أشكالاً متعدّدة. إلى أن ال أخيراً إلى العمل كوكيل لتصفية التَرِكة الأميركية في المنطقة. ومع إتقان الدّوحة تأدية المطلوب منها على رغم خسارة المشروع الذي استثمرت فيه بالمال والسلاح والإعلام، يبدو أنها ستكون أحد الخيارات المُفضّلة بالنسبة إلى واشنطن لحراسة مصالحها في هذه المنطقة، إلى جانب إسرائيل حتماً

حسين إبراهيم

لدى هبوط طائرة تقلّه مع مئات من الغربيّين والأجانب الأفغان في الدّوحة، أسِف النائب الأميركي، إريك سوبولير، لكون بلاده في عهد دونالد ترامب كادت تخسر قطر كقاعدة في الخليج في عام 2017، حين انحاز الرئيس السابق، دونالد ترامب، إلى «باعثَي المقاطعة» ضدّها، وكاد يوافق على عمل عسكري سعودي يُطيح بقيادتها. ولم يكن تراجع ترامب آنذاك صدفة، فقد تعرّض لضغوط كبيرة من فريق الأمن القومي التابع له، ووزارتَي الدفاع والخارجية، للتخلّي عن انحيازه هذا. ومع مضيّ خَلَفه، جو بايدن، في تنفيذ قراره بالانسحاب من أفغانستان، تُمنّح قطر دوراً إضافياً على حساب قوى إقليميّة منافِسة لها، انكفأت إلى مقاعد المتفرّجين. وبينما يتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأميركية لمصلحة القوى الإقليمية الكبرى، من مِثل إيران وتركيا، تعمل الدوحة الآن كوكيل لتصفية التركة الأميركية، التي ستؤول حتماً، بالمعنى العسكري والأمني، إلى تلك القوى، ولاعبَين دوليّين كبار، كروسيا، بعد أكثر من سبعة عقود من بدء صعود النفوذ الأميركي في المنطقة، على خطّين، أدّت الدولة الخليجية دورها في أفغانستان: الأوّل هو توفير قاعدة وسيطة للقوات المنسحبة وللآلاف الأفغان الذين تعاونوا بشكل أو بآخر مع الاحتلال؛ والثاني توفير الظروف المؤاتية لملء منظّم للفراغ الذي تركه الأميركيون، من خلال التنسيق بينهم وبين حركة «طالبان» على مدى سنين من التفاوض، والذي أتاح للمنسحبين الوقت الكافي للخروج عبر مطار كابول، الذي تعمّدت الحركة البقاء بعيداً عنه إلى أن تمّ الانسحاب. ولا يستند هذا الدور القطري إلى فراغ، بل إلى ركيزة أساسية هي قاعدة العُديد العسكرية الأميركية القائمة على أراضي قطر، والتي تمثّل أكبر قاعدة للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، وبقيم معدّات متطورة، تؤهّلها لتكون القاعدة الرئيسة لعمليات القيادة الأميركية الوسطى، خارج المركز الرئيس لها في لا تامبا في فلوريدا. ويعود تاريخ إنشاء القاعدة إلى عام 2001، وهو العام نفسه الذي بدأ في نهاياته غزْو أفغانستان انتقاماً لهجمات 11 أيلول. وكما لو أن قطر أعدّت منذ ذلك الوقت للمهمّة المرسومة لها، فإنها مثّلت المُنطلق الرئيس للهجوم على أفغانستان، وفي الوقت نفسه، كان إعلامها المنسجم مع تلك المهمّة المستجدّة، والمتمثّل في قناة «الجزيرة»، يظهّر صورة «المتعاطف» مع تنظيم «القاعدة» وحركة «طالبان»، من الجهة الأخرى للجبهة في جبال تورا بورا. ومذّاك، اتّقنت الدوحة لعبة التعويض على الضحية، من موقع العلاقة مع المعتدي، وهو ما تجلّى، مثلاً، في عام 2006 خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، وفي كلّ الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة تحديداً.

> **ثمّة ركيزة أساسية للدور القطري هي قاعدة العُديد الأميركية على أراضي الإمارة**

على أن دور قطر كان في الأساس منوطاً بالسعودية، إلى أن وقع زلزال 11 أيلول، الذي لم تكن المملكة جاهزة بعده لاستقبال القوات الأميركية بصورة مباشرة، نظراً لما خلّفته الهجمات من تأثيرات سلبية على العلاقات بين واشنطن والرياض - على رغم استمرار التحالف بينهما -، بل إنه في العام نفسه، أي 2001، انسحب ما بقي من جنود أميركيين في السعودية، بحجّة عدم الحاجة إليهم، والحساسية التي يمثّلها ظهورهم في الشوارع بملابس غير محتشمة. ومنذ انقلاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على أبيه عام 1995، بدأ دور قطر يرتسم كدولة علاقات عامة في المجالَين السياسي والعسكري، مستعدّة لتوظيف ثروتها الهائلة في القيام بالوساطات، أيضاً في المشاركة، كما حدث في الحرب السورية وإلى حدّ أقلّ الليبية، في تمويل ودعم ورعاية مجموعات عسكرية بعضها ينتمي إلى تنظيم «القاعدة»، أو قريب منه، مثل «جبهة النصرة» و«أحرار الشام»، وإسلاميّي ليبيا. وبعد توفير القاعدة المتركّز (العُديد)، كان من لوازم المهام المنوطة بقطر أن تنسج علاقات بكلّ الأطراف الفاعلة في هذه المنطقة بنسب مختلفة، مع المحافظة على نوع من الانتماء الطبيعي إلى العالمَين العربي والإسلامي، لأنها من دون ذلك، لم تكن لتستطيع إقامة علاقة جيّدة بإيران، وفي مراحل معيّنة «حزب الله»، وعلى طول الخطّ مع «الإخوان المسلمين» و «حركة «حماس»، ومع تنظيم «القاعدة» وحركة «طالبان»، وفي الوقت نفسه أن تحافظ على اتصالات مع إسرائيل، مشفوعة بمواقف لعلّ أفضل من عبّر عنها هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق، حمد بن جاسم، الذي قال إن بلاده كانت أوّل مَن أقام علاقات مع إسرائيل، مع أنها لم تكن بالحميمية التي تسم سلوك بعض الدول تجاه تل أبيب، مبدياً تأييده المستمرّ للسلام مع العدو.

وعلى رغم كسْب قطر الكثير من معاركها السياسية، بفضل «العُديد» أولاً، إلّا أن ذلك لم يكن هو الوضع دائماً. فاحتلال العراق في المرّتين (2003 و2014)، ومن ثمّ الدخول إلى سوريا بعد احتلال العراق للمرّة الثانية انطلاقاً من القاعدة نفسها، بحجّة محاربة تنظيم «داعش»، ألا إلى فشل ذريع انتهى بانسحاب كانت واشنطن تريده كاملاً من سوريا، وتراجعت عنه تحت توسّلات إسرائيل، وخروج كلّي آخر من العراق يُتوقّع إنجازه بحلول نهاية هذا العام. كما انتهى إلى فشل أكبر، المشروع الدّامي الذي موّلت الدوحة جزءاً رئيساً منه، بهدف إسقاط دمشق. أيضاً، مُنِي مشروع تولية «الإخوان المسلمين» الحُكم في عدد من الدول العربية، بإخفاق كبير، تراجَع بعده موقع الجماعة إلى مدارك لم يشهدها تاريخها. ومع ما تقدّم، استفادت قطر وما زالت من دعمها لـ«الإخوان»، سواءً في المشاريع الخارجية، أو حتى في التوازن المجتمعي الداخلي الذي يحمي أسرة الحكم، من دون أن يكون الحكم نفسه «إخوانياً» صريحاً.

قطر، التي بدأت الغزوات الأميركية منها في مطلع الألفية، أدّت المطلوب منها ببراعة فائقة، فيما يبدو أن واشنطن لن تحتاج لحراسة مصالحها في هذه المنطقة في المستقبل، أكثر من قاعدة العُديد، وإسرائيل!

على رغم كسْب قطر الكثير من معاركها بفضل «العُديد» أولاً، إلّا أن ذلك لم يكن هو الوضع دائماً (أ ف ب)

على الغلاف

«سلطة أوسلو» في عيدها الثامن والعشرين

نقبل الذلّ... نقبله طواعيةً

ثمانية وعشرون عاماً مرّت على توقيع «اتفاقية أوسلو». عقدان وسنوات ثمان ثبت خلالها أن تلك الاتفاقية لم تكن أكثر من خديعة تعرّض لها الفلسطينيون، حتى يُربط مصيرهم أبداً بالاحتلال، من دون أن يقدروا على الفكاك منه. وبمعزل عن تفسير ما أقدم عليه الراحل ياسر عرفات من صفقة خاسرة أعطت إسرائيل كل شيء مقابل بعض الشيء وأشياء كثيرة متخيّلة، فإن ما آل إليه واقع السلطة التي أفرزها «أوسلو» يبدو من السوريالية بمستوى يصعب وصفه. إذ إنها تحوّلت إلى سيف مسلّط على رقبة المقاومة الفلسطينية، ليس من المبالغة القول إنه أمضى من السيف الإسرائيلي نفسه، فيما أضحى الهمّ الشاغل لقياداتها ووجوهها المحافظة على وجودهم ومكاسبهم، وإلى ذلك طريق واحد وحيد: "التنسيق الأمني"، الذي أضحت بموجبه السلطة حارساً وفيّاً لأمن إسرائيل ومصالحها، مع اطمئنان شبه كامل لدى الكيان العبري إلى أن هذا الواقع لن يتغيّر حتى ولو مات محمود عباس وشبع موتاً

ما أعطي لعرفات من فتات مكاسب هو نفسه الذي تلقّاه خلفه محمود عباس (من الويب)

يحيى دبوق

يمكن للسلطة الفلسطينية والقائمين عليها أن يطلقوا على أنفسهم ما يريدون من أسماء وتوصيفات ترفع كيانهم السياسي إلى مراتب الدول ذات القرار والسيادة، إلّا أن ذلك لا يغيّر من واقع النظرة الإسرائيلية إليهم: السلطة، كما هي الآن، كيان يحفظ أمن إسرائيل ويمنع عنها التهديدات. ولفهم موقع السلطة في تل أبيب، يجدر افتراض انتفاء وجودها، عبر ما يسمّى في الأدبيات العبرية «إعادة المفاتيح»، وحينها فقط، يمكن لأيّ مراقب أن يتلمّس الضّرر الذي سيلحق بدولة الاحتلال، إذ إن غياب الوكيل الفلسطيني لن يتسبّب بإسقاط «التنسيق الأمني» فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يُجبر إسرائيل على تحمّل مسؤولية نحو مليونين ونصف مليون فلسطيني، إدارتهم الآن موكولة إلى السلطة، من دون تبعات أو كلفة اقتصادية على العدو. كذلك، من شأن «إعادة المفاتيح» تعزيز مسار المقاومة بوصفه الطريق الأنجع على رغم أثمانه، مقابل مسار المفاوضات الذي ثبُت فشله بالمطلق، والذي بات مغايراً تماماً لما أرادته القيادة الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي من «اتفاقية أوسلو»، حيث باتت المفاوضات مطلوبةً لذاتها، من دون فوائد تُضاف إلى ما حقّقه الفلسطينيون جرّاء «أوسلو»: مسعًى دولي من دون مكوّنات دولة، ومن دون أيّ أفق لامتلاك هذه المكوّنات لاحقاً.

اعتار رئيس حكومة العدو السابق، أرييل شارون، القول إن «السلطة الفلسطينية هي سلطة بمعنى حكم ذاتي ما، وهذه هي حقيقتها التي لا تتغيّر. أمّا من جهة الفلسطينيين، فلهم أن يسمّوها الإمبراطورية الفلسطينية، وأنا لن أعارض، طالما بقيت في الواقع على ما هي عليه». كلام شارون التهكّمي كاشفٌ لموقف إسرائيل من السلطة: فهذا الكيان كما هو عليه، هو آخر محطّة يمكن أن يصل إليها الفلسطينيّون بناءً على التفاوض، أي سلطة «عطاء من دون أخذ»، في مبدأ يمثّل جزءاً لا يتجزّأ من ماهيّتها، ومن دونه ما كانت لتكون. وعلى رغم عقود مرّت، لا تزال تتعذّر الإحاطة الكلّية بموجبات إقدام الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، على سلوك مسار التفاوض مع إسرائيل، مقابل مكاسب محدودة جداً مع وعود

> **استطاعت إسرائيل بمعيّة السلطة إيجاد طبقة سياسية منقادة**

إسرائيلية بمكاسب أخرى لاحقاً، تكون مدار مفاوضات غير محسومة النتائج، على رغم أن عرفات أعطى إسرائيل كلّ ما أرادته منه: الاعتراف بها دولة سويّة، الإضرار بشرعية مقاومة الاحتلال وتمكينه ومَن معه من تحويل المقاومين إلى إرهابيين لا يتساوق وجودهم مع «المسيرة السلمية»، القبول بتحمّل مسؤولية إدارة الشأن الفلسطيني الذي كان مكلفاً جدّاً للاحتلال، القبول بتجزئة القضية الفلسطينية ووضع مسارات تفاوُض لكلّ ملفّ منها على حدة، وهي إستراتيجية ما أمكن من الحقوق، إلّا أن الراحل لم يَخُن المقاومين، وإن كان قاسياً عليهم. أمّا سلطة عباس فجاءت لترفع شعار المفاوضات بوصفها قدر الفلسطينيّين، وليست فقط خياراً، إلى أن باتت المقاومة في إستراتيجيّته موضع تهمة وأيضاً تخوين.

في الواقع، تحوّلت السلطة وأجهزتها من كيان مؤقّت في انتظار الحلول التسووية، كما سعى إليها عرفات، إلى كيان دائم مقزّم بصفر تطلّعات. باتت السلطة، بما هي عليه الآن، المكسب الوحيد الذي يعمل أصحابه على حفظه، حتى وإن كان ثمن هدر مزيد من الحقوق الفلسطينية، من دون أيّ مسعى إلى مكاسب إضافية، سوى مواقف وتصريحات تطالب العدو بأن يتنازل لها عمّا لا يريد هو التنازل عنه. أضحت السلطة، عملياً، فرصة بحتة، بلا تهديدات كامنة فيها، فبات الاحتلال يركن إليها ويأمن جانبها. ومع ذلك، لم تحُد ترضي القيادة السياسية الإسرائيلية التي اتّجهت وجمهورها إلى أقصى اليمين، خصوصاً مع التيقّن بأن التشبّث بالاحتلال مُجدٍ ومؤتٍ ولا يتسبّب بأضرار ملموسة. ولذا، جرّأت إسرائيل مقاربتها إلى شقّين اثنين: مؤسّساتي يتّصل بالأجهزة الأمنية والعسكرية، وسياسي. كانت العلاقات في المستوى الأول تسير من دون أيّ عراقيل تُذكر، وبدا التعاون قوياً إلى حدّ التماهي، خصوصاً ضدّ المقاومة الفلسطينية التي لحقها أذى من السلطة أكثر ممّا لحقها من الاحتلال نفسه، عبر «التنسيق الأمني» الذي تتسابق بموجبة أجهزتها على رعاية الأمن الإسرائيلي ومنع أيّ إيذاء له. أمّا على المستوى الثاني، فكانت السلطة وقيادتها موضع انتقاد دائم، و«شمّاعة» يعلّق عليها أيّ فشل سياسي إسرائيلي، حتى وإن كان على خلفيات ودوافع داخلية، بل إن الانتقادات وصلت إلى حدّ المطالبة بإسقاط السلطة وإنهاء وجودها، بما يشمل إذلال قياداتها وأجهزتها الأمنية، والتضييق على فئات مكاسبها.

هذا الإذلال الدائم لم يدفع قيادة السلطة إلى الانتفاض على شريكها، بل كانت ردّة الفعل مزيداً من التنسيق. سلطة كهذه أكثر من مؤاتية للاحتلال: طواعيةٌ أمنية وعسكرية واستخباريّة بما يحفظ أمنه، مع شبه تيقّن إسرائيل بعدم تكرار أفعال عرفات وانقلابه على خياراته الابتدائية على رغم توقّف مسار التسوية، بل بات مجرّد الحديث عن المسيرة السياسيّة مُداناً ومستهجناً في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يمكن لمَن شاء في الكيان العبري انتقاد السلطة، ومطالبتها بما يشاء، وهو أدنى ما يتوقّعه الجمهور الإسرائيلي من سياسيّيه، بما يشمل المطالبة بالتخلّي عن أدنى حقوق الفلسطينيين، ليس باعتبار التخلّي عن الحقّ تنازلاً، بل واجباً عليها بلا مقابل أيضاً، استطاعت إسرائيل، بمعيّة السلطة نفسها، إيجاد طبقة سياسية فلسطينية منقادة ومستعدّة للتخلّي حتى عمّا لا يمكن لعباس نفسه أن يتخلّى عنه. وهي طبقة يتنافس رجالاتها، من الآن، على نيل رضى الاحتلال، حتى قبل رحيل محمود عباس، وعلى ذلك تبني تل أبيب إستراتيجيّاتها لاتّاتي. وبالنتيجة، لا مبالغة ولا تحامل، إن قيل إن السلطة، فعلياً، هي كيان حافظ لأمن إسرائيل، لا يقلّ فاعلية وتأثيراً وإيجابية عن أجهزة العدو نفسها.

الدولة السراب

رجب المدهون

على مدار سنوات سبقت توقيع «اتفاق أوسلو»، سعت شخصيات فلسطينية وأخرى عربية في إقناع قيادة «منظّمة التحرير»، ورئيسها الراحل ياسر عرفات، بالذهاب نحو حلّ مرحلي، وإنهاء الكفاح المسلّح ضدّ دولة الاحتلال، مقابل إقامة دولة فلسطينية على عدّة مراحل، أولاها إقامة سلطة تؤسّس لهذه الدولة، ومن ثمّ الوصول إلى حلّ نهائي للقضية الفلسطينية. في عام 1988، أعلن عرفات من الجزائر ولادة الدولة الفلسطينية على الورق، على أمل أن يتحقّق ذلك على الأرض، وفق شروط دولية مسبقة أعلنها «أبو عمار» يومها، من بينها الإقرار بشرعية دولة الاحتلال ووجودها، والتخلّي عن خيار الكفاح المسلّح ونبذ العنف، وهو ما تمّ الالتزام به عملياً، فيما تحقّق لـ«منظّمة التحرير» اعتراف غالبية دول العالم بالدولة الاسمية الفلسطينية، وفُتح سفارات لها في العديد من العواصم. وبالفعل، انتقلت قيادة المنظّمة إلى داخل الأراضي المحتلة، وبدأت في تشكيل جسم مصغّر عن الدولة، لكنه مفتقد إلى جميع مقوّماتها، إذ كان الارتباط بالاحتلال مرتكزه الأساس في الجوانب كافة.

سريعاً، بدأ الجانب الإسرائيلي في المماطلة، رافضاً استكمال مسار المفاوضات، وهو ما عقّد الخيارات أمام الفلسطينيين الذين شعروا بأنهم تعرّضوا لخديعة كبيرة، دفعتهم إلى تفجير انتفاضة الأقصى عام 2000. وفي الوقت نفسه، أعفت دولة الاحتلال نفسها من المهامّ الاقتصادية والإنسانية تجاه الفلسطينيين، الأمر الذي وضع السلطة أمام خيار وحيد هو السعي إلى المحافظة على وجودها. في هذا الإطار، يقول شمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي حينها: «الفلسطينيون سيعجزون عن خلق آليات ومواقف تخرجهم من هذا الاتفاق اقتصادياً وأمنياً وثقافياً، بل إن هذا الاتفاق منح إسرائيل التصرّف في أراضٍ تمثّل 60% من مساحة الضفة، وأوجد سلطة ترى في الحفاظ على بنوده استمراراً لوجودها». وترجمةً لكلام بيريز، انعتق الإسرائيليون من التزاماتهم كافة، فقبل «أوسلو» كانت دولة الاحتلال تمنح الفلسطينيين فرصاً للعمل، وتؤمّن مستلزمات حياتهم كسجناء في سجن كبير، أمّا بعد إيجاد السلطة فلم يُعد هناك سجن من مسؤولية تل أبيب، بل أصبح الحديث حول أراضٍ متنازَع عليها، وعن حق الشعب الفلسطيني في تنظيم انتخابات بلدية وتشريعية، فيما تولّت السلطة ضبط الأمن نيابةً عن دولة الاحتلال، إضافة إلى إدارة الخدمات وشؤون الحياة اليومية.

ومع استمرار الخديعة التي تعرّضت لها «منظّمة التحرير»، استلهمت قيادة المنظّمة تجربة كوسوفو في الاستقلال عن صربيا عام 1988، من دون أن تنجح في خطوتها، إذ إن الكوسوفيين امتلكوا أولاً الاقتصاد والأمن، ومن ثمّ أعلنوا دولتهم على رغم معارضة الصرب لها وعدم اعتراف عشرات الدول بها، بينما الاحتلال الإسرائيلي منع الفلسطينيين من الاستحواذ على أيّ من تلك المرتكزات (وحدة الأرض، الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الأمني). وبعد 27 عاماً من «اتفاق أوسلو»، لم تُولد أيّ ملامح للدولة الفلسطينية التي كانت موعودة إقامتها في أيار من عام 2000 بعد الانتهاء من الاتفاق على قضايا الحلّ المرحلي، ليتوصّل معظم الفلسطينيين إلى قناعة بعد انتفاضة الأقصى بأن إقامة دولة مستقلّة لا يمكن أن تتحقّق إلا بعد امتلاك أدوات القوّة لإرغام الاحتلال على الانسحاب من أراضيهم.

(من الويب)

إكسير «التنسيق الأمني»: كيف نحيا من دونه؟

يوسف فارس

بعد مقتل الناشط السياسي، نزار بنات، مطلع الشهر الجاري، وما سبق ذلك من فضيحة اللّقاحات منتهية الصلاحية، وأزمات الفساد و الحضور الهامشي لـ«المقاطعة» خلال حرب غزّة، زاد الحديث في الأوساط السياسية والفكرية، المحلية الفلسطينية والدوليّة، وحتى في إسرائيل، عن واقع السلطة الذي لا يشي بمستقبل مستقرّ، فيما ذهب كثيرون إلى طرح فرضيات لسقوط السلطة، والتفكير في مرحلة ما بعد محمود عباس. لكن السلطة، المثقلة بفضائحها وفسادها، تمضي، على ما يبدو، وهي مدركة أن مسألة سقوطها مستبعدة، لأنها شُكّلت في ظروف مغايرة للسّدى الذي تسلكه الكيانات والدول الطبيعيّة. ويرى أسعد أبو شرخ، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن ثمّة مصالح مشتركة من بقاء السلطة، منها ما يتعلّق بشخوص الطبقة السياسية الحاكمة، وأخرى بمصالح الاحتلال الذي يحافظ على بقائها.

من وجهة نظر الاحتلال قدّمت الأجهزة الأمنية خدمات جليلة للأمن الإسرائيلي (أ ف ب)

الأمر ذاته عبّر عنه ميخائيل ميلشتيان، وهو رئيس قسم الدراسات الفلسطينيّة في معهد «موشيه ديان» والباحث في «معهد هرتسليا»، الذي لم يُخفِ تخوّفه على مستقبل السلطة خصوصاً في ظلّ فقدانها الشرعية في الشارع. لكن ميلشتيان نبّه إلى أن مصدر التمسّك الفلسطيني بوجود السلطة نابع من مصالح الطبقة المتنفّذة، لافتاً إلى سعي إسرائيل الدائم إلى تحسين الواقع المعيشي في الضفة المحتلة، بهدف توفير حالة من الاحترام الشعبي الفلسطيني للسلطة. وفي تداعيات ضعف الأخيرة أو سقوطها على إسرائيل، رأى الباحث أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ستكون أمام سيناريوات خطيرة، من بينها إمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة وموجة عمليات تُحاكي ظاهرة العمليات التي برزت خلال الانتفاضة الثانية، عدا عن تحمّل إسرائيل مسؤولية إدارة حياة ملايين الفلسطينيين في مدن الضفة، وما يترتّب عليه من ضرورة نشر المزيد من القوات، وتوسيع مهامّ الأجهزة الأمنية، وهو ما يعني عبئاً اقتصادياً واستنزافاً عسكرياً وأمنياً.

وبالعودة إلى حديث أبو شرخ، فقد تولّى مهمّة تفصيل عموميّاته، قياديّ بارز في حركة «فتح»، مقرّب من أوساط اللجنة المركزية، تحدّث إلى «الأخبار» مفضّلاً عدم الكشف عن هويته. اعتبر الرجل أنه على رغم أن السلطة تعيش أسوأ فترات وجودها، على الصعيد الوطني، بعد فشلها في تحقيق أيّ اختراق على صعيد الحلّ السياسي، وعلى صعيد إدارة أوضاع الناس ومصالحهم، إلّا أن التمرد على هذا الواقع وتغييره ليس مطروحاً داخل السلطة ولا داخل حركة «فتح»، ليس لأنه لا توجد شخصيات مبادرة إلى ذلك فحسب، بل لأن الطبقة السياسية الحاكمة تشعر أنها تعيش وضعاً مثالياً لا يمكن التضحية به. وتابع موضحاً أن «منطلقات تقييم الواقع لا ترتبط بما تنجزه السلطة وطنياً ولا على صعيد التنمية، إنما تنطلق من تقييم شخصي، مرتبط بمصالح طبقة الكومبرادور، التي ترى أنها تستحوذ على واقع استثماري، مرتبط ارتباطاً وجودياً بوجود الاحتلال، وبالطريقة التي يدير بها أبو مازن وحاشيته السلطة. لذا، ومهما ارتفع مستوى السّخط الشعبي، لن تعيش السلطة حالة حقيقية من التقييم الذاتي تفضي إلى إصلاح أو هدم للبنى القائمة وإعادة بنائها».

وترتكز معضلات التغيير على عدّة عوامل، بعضها ذاتي، مرتبط بأسرة عباس التي لا تشبه بالمرّة عائلة الراحل ياسر عرفات، حيث يستحوذ أبناء أبو مازن على قدر هائل من الاستثمارات في شركات الاتصالات والمقاولات والتجارة والإسكان، المرتبطة بشكل بنيوي بشركات إسرائيلية تعمل بقرار سيادي في المؤسسة الأمنية. كما أن عباس، الذي انقلب على النهج السياسي «العرفاتي» في معظم تفاصيله، انتقى أن يسير على خُطى أبو عمار في جزئية واحدة، هي إضعاف كلّ الخصوم والمناوئين عبر الاحتواء أو التهميش، حيث لن تجد الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، مهما ضاقت ذرعاً بواقع السلطة، بديلاً فلسطينياً من الشخصيات «الفتحاوية» التي أعاد عباس تدجينها على طريقته. لذا، يلاحَظ أن منطلقات «أبو مازن» في تقرير الشخصيات الحكومية والحزبية من مراكز صنع القرار في السلطة والمنظّمة، أو إبعادها، تتمثّل من جهة في مدى قبول تلك الشخصيات إسرائيلياً أولاً، ودولياً ثانياً، إلى

> **يخضع الواقع الداخلي للسلطة لتقييم دائم من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية**

جانب مدى استعداد هؤلاء للحفاظ على إرث أبنائه واستثمارات عائلته. ويخضع الواقع الداخلي للسلطة لتقييم دائم من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. فمن وجهة نظر الاحتلال، قدّمت الأجهزة الأمنية خدمات جليلة للأمن الإسرائيلي، لم تنحصر في تفكيك «كتائب شهداء الأقصى»، وتفريغ عناصرها في الأجهزة الأمنية فحسب، إنّما تجاوزته إلى تضخيم الخصومة مع حركة «حماس» وبنيتها الحزبية في الضفة بوصفها عدواً مشتركاً بين إسرائيل و«فتح»، خصوصاً بعد أحداث الاقتتال الداخلي التي أفضت إلى طرد السلطة من غزة عام 2007. إذ عزّز «أبو مازن»، عقب تلك الفترة، فكرة أن أيّ تشكيل عسكري أو بناء تنظيمي لـ«حماس» في الضفة، سيكون هدفه تنفيذ «انقلاب» جديد تستحوذ بموجبه «حماس» على الحكم والمقرّات الأمنية. وعلى رغم أن هذا الطرح خيالي بالنظر إلى الواقع الأمني في الضفة، إلّا أنه وجد آذاناً صاغية. وعليه، فإن حدّة المطالبات الشعبية بإجراء تغيير جوهري في بنية السلطة للخروج من حالتها المترهّلة، ستبقى رهينة واقع ترى فيه الطبقة الحاكمة استثماراً عائلياً لا يَحتمل التفريط به، وترى فيه إسرائيل غطاءً سياسياً وأمنياً ضعيفاً غير مؤثّر في المشاريع الاستيطانية، ويوفّر خدمات أمنية كبيرة، تسمح بالتهام ما تبقّى من أراضي الضفة، مقابل مكتسبات يضخّمها المنتفعون بها، فيما هي، في الواقع، ليست سوى وهم سيادة، ووهم منفعة.

على الغلاف

«أبو عمار» لو حكى: سلطة «أبو مازن» خطيئة كبرى

«كانت ردّة الفعل الإسرائيلية على الانتفاضة أكبر من الحدث نفسه» (أ ف ب)

يوسف فارس

كان إشعال انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، إقراراً من ياسر عرفات بأن «اتفاقية أوسلو» قد استنفدت الإطار الزمني الخاص بها، من دون تحقيق أيّ تقدّم على صعيد الإمساك بسيادة حقيقية تؤسّس لبناء دولة. أدرك الزعيم السابق للمنظّمة أن الإبقاء على الوضع القائم آنذاك لن يحمل أيّ جدوى في المدى المنظور، في ظلّ توسّع الاستيطان على نحو جنوني، وقضم المزيد من الأراضي التي كان من المفترض أن تمثّل الحيّز الجغرافي للدولة المنشودة. ليس الحديث، هنا، عن «الربح السياسي» الذي أراد عرفات تحقيقه من تفجير الوضع الميداني على الأرض في

> **أدرك عرفات أن «التنسيق الأمني» سيتجاوز كونه مطلباً إسرائيلياً إلى أن يصبح حاجة فلسطينية**

انتفاضة الأقصى الثانية، وهو الذي كان مسكوناً طوال سنوات الكفاح المسلّح التي سبقت تشكيل السلطة عام 1994، بالاستثمار السياسي لأيّ تحرّك عسكري، ومن ذلك ما ذكره بزيد صايغ من أن عرفات أراد أن يقول للإدارة الأميركية من خلال تنفيذ عملية دلال المغربي في المنطقة الساحلية (حيفا - عسقلان) إن تجاوزه على طاولة «حوارات السلام» المصرية - الإسرائيلية ليس مقبولاً، وإن قوات المنظّمة مازالت بعافيتها بالقدر الذي يؤهّلها للضرب في أيّ مكان تريده؛ لكن المهمّ، في هذا السياق، هو ما يذكره فريح أبو مدين، صندوق «أبو عمار» الأسود، في شأن إرهاصات التوجّه إلى إشعال الميدان عام 2000: عرفات، وفقاً للرجل الذي قارب عمره الثمانين عاماً، أسرّ له، أن أكبر خطيئة يمكن أن يرتكبها قائد فلسطيني، هي أن يقبل باستمرار السلطة في ضوء الدور الوظيفي المناط بها.

يقول أبو مدين، في حديث سابق إلى «الأخبار»: «أدرك عرفات أن الإسرائيليين، ومن خلفهم الإدارة الأميركية، لن يعطوه أكثر ممّا أعطوه إيّاه: مظاهر السلطة، من دون سلطة، شكل الدولة وبروتوكولها الشكلي، من دون دولة حقيقية». والأخطر من ذلك أنه كان المطلوب من الراحل، أن يدفع على نحو مستمرّ ثمن استمرار بقاء السلطة على رغم أنها مصلحة إسرائيلية صرفة، وتمثّل ذلك الثمن في تقديم تنازلات متزايدة على طاولة المفاوضات، إلى جانب المطالبة الإسرائيلية الدورية برفع مستوى «التنسيق الأمني»، ثم ما تلاها من اتّباع إسرائيل استراتيجية «الاندماج الأقصى أو الجسور المفتوحة»، التي نظّر لها موشيه ديان خلال العقود الثلاثة الأولى من قيام إسرائيل. ووفقاً لنظرية ديان، فإن على المجتمع الفلسطيني أن يندمج بشكل كامل في الكيان الإسرائيلي، وأن يتّكل على إسرائيل في الحصول على طعامه وكهربائه وغذائه ومياهه وفرص العمل وأسباب البقاء. فمن وجهة نظر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، فإن هذه السياسة، التي كان يشير إليها وهو يشبك أصابع يديه، من شأنها أن تذوّب الوجود الفلسطيني وتشغله بحاجاته اليومية، فضلاً عن أنها تجعله مضطراً للتنسيق مع الجيش الإسرائيلي في أدقّ احتياجاته اليومية.

أدرك عرفات، خلال السنوات التي تبعت «أوسلو»، أن «التنسيق الأمني» سيتجاوز كونه مطلباً إسرائيلياً، إلى أن يصبح حاجة فلسطينية، وأنه سيتحوّل من كونه عملاً بروتوكولياً توكل به هيئة رسمية واحدة من هيئات السلطة تخضع للرقابة، إلى أن يصبح سلوكاً فردياً يقوم به جنود الأمن الوطني والشرطة، وحتى مدراء المستشفيات والمؤسسات التعليمية، وستدفع كلّ هذه الفئات فاتورة كبيرة من المعلومات والخدمات الأمنية لإسرائيل، في مقابل الحصول على تصريح مرور أو إقامة فعالية أو الحصول على ترخيص بناء أو تصريح عمل. تلك الوقائع جميعها، إذا ما اقترنت بحالة الإحباط التي وصل إليها عرفات، ومستوى التنازلات المطلوبة، أورثته قناعة بأنه لن يغدو ببقائه في كرسيّ السلطة، أكثر من كونه خادماً أمنياً للاحتلال. من وجهة نظر فريح أبو مدين، فإن «أبو عمار» قرّر عن قناعة مطلقة إشعال الكفاح المسلّح من جديد، وقد كان مسكوناً بانتصار «حزب الله» عام 2000، لكن هل كان مؤمناً بالدخول في حالة مواجهة مستمرّة؟ لا يمتلك صديق عرفات المقرّب إجابة دقيقة عن تساؤل كهذا، لكن السلوك النضالي النفعي على المستوى التكتيكي لعرفات يجيب بـ: «لا». غير أن التفاصيل التي أحاطت ببدء الانتفاضة، وبإعادة بناء ذراع عسكري لـ«فتح» هو «كتائب شهداء الأقصى»، عبر التواصل مع جهاد أحمد جبريل، وطلبه منه أن يربطه بالشهيد عماد مغنية، تحمل إشارات مغايرة عن انقلاب عرفات على تاريخه. يقول أبو مدين: «كانت ردّة الفعل الإسرائيلية على الانتفاضة أكبر من الحدث نفسه، إذ جرّدت إسرائيل السلطة من مكتسبات أوسلو بهدمها مطار غزة الدولي، وإعادة احتلال الضفة. حينها، نجح عرفات في الوصول إلى مغنية، وقال في رسالة مقتضبة: أوسلو انتهت، والسلطة لا ضرورة لبقائها، أرسلوا السلاح».

عدوٌ للمقاومة من أهلها

رجب المدهون

على مدار الأعوام الماضية، واجهت المقاومة الفلسطينية عدواً داخلياً تمثّل في السلطة الفلسطينية وأدواتها الأمنية والسياسية، التي عملت على وأد المقاومة بالاعتقال والاغتيال والتنسيق الأمني مع الاحتلال. وخلال السنوات الأولى بعد قيام السلطة، عاشت الفصائل مراحل عصيبة، حيث تعرّضت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» خصوصاً لحملة قمع واعتقال وتفكيك، شملت الزجّ بالآلاف من عناصرهما في السجون، ليتعرّضوا لأنواع مختلفة من التعذيب والترهيب استهدفت منعهم من الفعل المقاوم. وبدأ مسلسل المواجهة، تحديداً، عام 1994، بعدما ردّت «حركة الجهاد الإسلامي» على اغتيال الاحتلال القيادي فيها، هاني عابد، عبر عملية استشهادية ضدّ جنوده في قطاع غزة نفّذها أحد عناصرها وهو الشهيد هشام حمد، لتعمد السلطة إلى تنفيذ حملة اعتقالات واسعة ضدّ عناصر الحركة، توازياً مع منع الجماهير من إقامة مسيرة تشييع للشهيد، الأمر الذي أغضب الفصائل الأخرى، وخاصة «حماس» التي دعت إلى مسيرة رفضاً لهذه الإجراءات، وهو ما قابلته السلطة بارتكاب مجزرة بحق الفلسطينيين الذين تجمّعوا في مسجد فلسطين في غزة، أودت بحياة 17 منهم.

دشّنت تلك المجزرة سلسلة من الجرائم بحق الفصائل الفلسطينية، إذ شنّت بعدها السلطة سلسلة واسعة من الاعتقالات ضدّ عناصر المقاومة وصلت إلى درجة تفكيك بنيتها التنظيمية لعدّة سنوات. وعلى رغم تجاوز المقاومة بصعوبة إجراءات السلطة، وتنفيذها عمليات فدائية قبل انتفاضة الأقصى عام 2000، ورفضها الاقتتال الداخلي، إلا أن السلطة عمدت إلى إدانة تلك العمليات وملاحقة منفّذيها واعتقالهم وتسليم بعضهم لقوات الاحتلال، فيما تعرّض بعضهم لمحاكمات عسكرية وأخرى مدنية، وهو ما تمّ تبريره بـ«صالح استمرار عملية السلام». ومع انطلاق الانتفاضة، واصلت أجهزة أمن السلطة ملاحقة حركتَي «حماس» و«الجهاد» جزئياً، إلى أن وقعت عدّة مواجهات في غزة والضفة الغربية بين أنصار المقاومة وأجهزة أمن السلطة، أبرزها بسبب رفض الدكتور عبد العزيز الرنتيسي عام 2001 تسليم نفسه للأجهزة الأمنية بعد مسيرة مسلّحة جابت مدينة غزة، وتجمهر أنصار المقاومة أمام منزله رفضاً لاعتقاله بعد إشهاره السلاح ودعوته إلى المقاومة المسلّحة في وجه الاحتلال. ومثّل إعلان مسؤول كبير في السلطة في العام نفسه حلّ «ألوية المقاومة الشعبية»، وتسيير دوريات لمنع إطلاق قذائف «الهاون» على المستوطنات، نقطة تحوّل أخرى، باتت عقبها كلّ عملية اعتقال تواجَه بمسيرات حاشدة أمام المقرّات الأمنية، لتنتهي بذلك عمليات الاعتقال والتعذيب.

وعلى رغم أن المقاومة في قطاع غزة قويت بشكل كبير خلال فترة الانتفاضة، إلا أن عملية السور الواقي في الضفة أضعفت المقاومة هناك، وأعادت الكفّة لصالحة الأجهزة الأمنية للسلطة التي واصلت اعتقال المقاومين. ومع وصول محمود عباس إلى رئاسة السلطة عام 2005، بدأ تنفيذ مخطّط يهدف إلى إنهاء المقاومة المسلحة في الأراضي الفلسطينية، لتجد حركة «حماس» نفسها أمام مواجهة مع الأجهزة الأمنية في القطاع، دفعتها، إلى جانب أسباب أخرى، إلى السيطرة عليه. وفي أعقاب حلّ الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في غزة، تركّزت سياسة ملاحقة المقاومة في الضفة بتوجيهات من عباس، ليصبح المقاومون إزاء ملاحقة مزدوجة، من قِبَل جيش الاحتلال وأجهزة الأمن الفلسطينية، لا تزال المقاومة بسببها في الضفة المحتلة بدائية وفردية.

بدا مسلسل المواجهة عام 1994 بعدما ردّت «حركة الجهاد الإسلامي» على اغتيال القيادي فيها هاني عابد (أ ف ب)

وجهة نظر

من «جمهورية الفاكهاني» إلى زبانية الاحتلال

يصحّ القول إن طموح الدولة، أو تحصيل أيّ مظهر من مظاهر السيادة، مثّل عقدة نقص لدى القيادة الفلسطينية، ليس منذ تأسيس «منظّمة التحرير» في مطلع الستينيات فحسب، إنّما للأمر جذورٌ فطرية تتّصل بواقع الشخصية الفلسطينية التي لم تحظَ طوال تاريخها بأن تعيش في كنف «دولة» ذات سيادة وطابع خاص وهُوية. لكنّ هذا الطموح المحموم انتهى، بعد سنوات طويلة من النضال الشعبي والتخبّط القيادي، إلى سلطة حُكم ذاتي، تمتلك ورقة قوة واحدة، هي التلويح بحلّها، لما تؤدّيه من دور «وجودي» في حماية مصالح الاحتلال، والمحافظة على تمرير مشاريعه الاستيطانية التي تبني أمراً واقعاً يصعب تغييره. والدولة التي كانت تحلم بها قيادة «منظّمة التحرير»، أو على وجه الدقّة، التي كانت تعشعش في ذهن ياسر عرفات، ليست هي الوطن الذي قضى لأجله الآلاف من الشهداء والمناضلين. ولعلّ اليسار الفلسطيني الذي عاش حالة من الندّية التاريخية في وجه التفرّد «العرفاتي» في التفكير والاستراتيجيا والقرار، أجاد توصيف الجهد النضالي للمنظّمة على أنه محاولة للحصول على كيان، أو دولة، أو شبه دولة، كبديل عن وطن». وقد أرّخ الكاتب يزيد صايغ لأصول ذلك الطموح في كتابه «الكفاح المسلّح والبحث عن الدولة»، ووثّق بشكل دقيق، وإن بدا منحازاً في كثير من آرائه، إلى جدليات الكفاح المسلّح وتوظيفه السياسي في مراس «منظّمة التحرير».

ولعلّ اللافت للنظر في سلوك المنظّمة، هو شعورها الدائم بأنها حالة «دولانية» أكثر من كونها حالة تحرّرية كفاحية. وفي هذا السياق، يمكن تفسير السلوك السلطوي الذي مارسته في أيّ بقعة جغرافية أقفى في بيروت الغربية، بأنها كانت ثُبّتت فيها قواتها. لا يعني ذلك تبرير ردّة فعل الدول المحتضِنة للفدائيين الفلسطينيين، كما الأردن مثلاً، الذي انتهى به الملاف إلى لعب دور عدائي تجاههم، وصولاً إلى طردهم والزجّ بقياداتهم في السجون، بقدر ما هو محاولة لتشريح الحالة التي كان عرفات مسكوناً بها، والتي أفضت إلى جانب العديد من التحوّلات الإقليمية، إلى تشكيل السلطة كمفرز من مفرزات «أوسلو». وسيكون من الإنصاف القول إن الشعور بالحاجة الملحّة إلى «الدولانية» مثّل واحداً من أساليب إثبات الذات، وهو ما تبدّى في كلّ مآزق عاشته قيادة المنظّمة. فبعد توقيع «اتفاق السلام» المصري - الإسرائيلي، وفشل عرفات في تحصيل أيّ حضور للقضية الفلسطينية على طاولة «كامب ديفيد»، وفي ظلّ التجاهل الأميركي الكامل لحضور «منظّمة التحرير» وفعالياتها، لجأت الأخيرة إلى «مركزة الضبط الداخلي» لديها، خصوصاً في ظلّ استمرار التدفّق المالي عليها عقب قمّة بغداد عام 1978، والتي كانت واحدة من مفرزات «جبهة الصمود العربي» المناوئة لـ«الساداتية». يصف صايغ تلك الحالة التي تمدّدت بشكل

أنشأ عرفات في داخل بنى المنظمة كافة المناصب الرسمية التي ترتكز عليها الكيانات الدولية (من الويب)

أفقي في بيروت الغربية، بأنها كانت «أكثر من دولة داخل دولة»؛ حيث تمتّعت «دولة الفاكهاني» كما كان يصفها معارضو «فتح» في داخل «منظّمة التحرير»، بالعناصر كافة التي يحتاج إليها أيّ مجموع بشري لتكوين كيان خاص به: «خليط سكاني يدين بالولاء الطوعي أو الجبري، موارد مالية غير استخراجية قائمة على المعونة، اعتراف من الاتحاد السوفياتي بأن المنظّمة أضحت الممثّل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، مع منح صلاحيات مطلقة لسفير فلسطيني في موسكو». كلّ ما تَقدّم كانت تمتلكه القوّة المسيطرة على المنظّمة، أي «فتح»، قبل جلوسها أصلاً على طاولة التفاوض.

ومن اللافت للنظر أيضاً، أن عرفات أنشأ في داخل بنى المنظمة كافة المناصب الرسمية التي ترتكز عليها الكيانات الدولية المعترَف بها: «جيش مسلّح شبه منظم، وزراء خارجية، قوات حرس رئاسي - القوة 17 -»، وهي تشكيلات كانت جاهزة بعد سنوات لتتولّى إدارة شؤون الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية في السلطة المرتقبة. غير أنه من الإنصاف القول إن عرفات، في أسوأ كوابيسه وخيالاته التي عاشها في مقرّ قيادة «منظّمة التحرير» في بيروت الغربية، لم يتصوّر أن يفضي حلمه الشخصي، الذي رأى أنه سيحقّق عبره طموح المجموع الشعبي الفلسطيني بكلّه، إلى دولة في شكل سلطة «التنسيق الأمني» التي نراها اليوم. هنا، يرى أسعد أبو شرخ، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن عرفات اعتقد أن تحصيله بروتوكول الدولة الشكلي (البساط الأحمر، المطار، الطائرة الرئاسية، وزارة الخارجية وجواز السفر) سيجعل من بناء الدولة تحصيلَ حاصلٍ، مستدركاً، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «مفرزات اتفاق أوسلو بكلّ قيوده الاقتصادية والسياسية، كانت تدلّل على أن اتفاقاً كهذا لن ينتج دولة، إنما سيُنتج حكماً ذاتياً يسهّل مهمة الاحتلال، وليس أكثر من ذلك».

وإذا كان من المفترض أن فترة «اتفاق أوسلو» تنتهي عام 1999، وعقب ذلك «يحصل عرفات على الدولة المنشودة»، بحسب أبو شرخ، فإن الطريقة التي وظّف بها الإسرائيليون الاتفاق، تؤكد أن الإبقاء عليه بعد نهاية حقبة التسعينيات لم يكن إلّا استمراراً في خدمة مشروع الاحتلال، وليس تعزيزاً للوجود الفلسطيني، وفق ما رأى عرفات، وهو ما دفعه إلى التمرّد على هذه الوقائع. ووفقاً لما يقوله فريح أبو مدين، وهو وزير العدل السابق، فإن الإبقاء على السلطة بدورها الوظيفي بعد عام 2000، عنى موافقة فلسطينية على خدمة المشروع التوسّعي الصهيوني على حساب الحقوق الفلسطينية، ولذا كانت الانتفاضة.

> **الشعور بالحاجة الملحّة إلى «الدولانية» مثّل واحداً من أساليب إثبات الذات**

يوسف...

«فتح» تحت قيادة عباس: الراتب أوّلاً... والراتب أخيراً

لم تَعُد حركة «فتح»، بعد قيادتها السلطة الفلسطينية، كما كانت قبلها؛ إذ باتت أطرها جميعاً مرتبطة بوجود السلطة التي تربط التنظيم بالرواتب والمناصب التي توزّعها على قياداتها. ومنذ بداية تأسيس السلطة، عبّرت «فتح» الآلاف من عناصرها في الأجهزة الأمنية والوزارات المدنية، لتتحوّل الرواتب التي يتقاضونها إلى طوق يمنعهم من الإفلات من توجّهات قيادة الحركة التي كرّست على مدار سنوات مبدأ الفصل من التنظيم وقطع الرواتب على هذا الأساس. إلّا أن أسلوب الابتزاز الذي يتعرّض له «الفتحاويون» جعل شريحة واسعة منهم ترفض توجّهات الرئيس محمود عباس، لتتشكّل تيّارات عدّة داخل الحركة أبرزها تيّار محمد دحلان الذي وفّر رواتب لعناصره الذين قُطعت رواتبهم من قِبَل السلطة، بتمويل من دولة الإمارات، وبدأ بمناكفة الحركة الأمّ التي يمثّلها «المجلس المركزي».

ويقول قيادي بارز في «فتح» فضّل عدم ذكر اسمه، لـ«الأخبار»، إن «جميع عناصر حركة فتح ينتمون إلى مشروع مقاومة الاحتلال، والكثير منهم يرفضون توجّهات الرئيس محمود عباس التي أفرغت الحركة من مضمونها الحقيقي بمواجهة الاحتلال، إلا أنهم يخشون إبراز معارضتهم علانية خشية من قطع رواتبهم التي تُصرف لهم في الوظيفة العمومية». ويعتقد أن

> **زادت حدّة التوجّهات القمعية داخل «فتح» بعد فصل محمد دحلان من الحركة نهاية عام 2011**

«القاعدة الشعبية لحركة فتح هي الأوسع في الشارع الفلسطيني، إلّا أنها تتضاءل مع استمرار فشل الرئيس عباس في الحياة السياسية، وعدم قدرته على تلبية طموح أبناء الشعب الفلسطيني». ويلفت إلى «التشدّد الحاصل في فرض عقوبات ضدّ المعارضين داخلياً، حيث بات لا يُسمح لأحد بقول رأيه صراحة طالما يتعارض مع رؤية عباس، وقد حصل ذلك في الكثير من المؤتمرات الداخلية للحركة والانتخابات المناطقية، ومن يتحدّث يتمّ طحنه في التنظيم، وتوقف وزارة المالية راتبه بأمر من جهات أمنية». وبحسب القيادي في «فتح»، فقد فصلت السلطة، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، الآلاف من عناصر الحركة، وأوقفت رواتبهم بتهم عدة، وفق تقارير يقدّمها جهازا المخابرات العامة والأمن الوقائي في الضفة إلى عباس، بالأسماء وأسباب الفصل التي تُراوح ما بين «التجنّح داخل الحركة»، وهو مصطلح يطلَق على من يعارضون سياسة الرئيس، أو التعاون مع المقاومة.

وزادت حدّة التوجّهات القمعية داخل «فتح» بعد فصل محمد دحلان من الحركة نهاية عام 2011، وتمثّل آخر تجلّياتها في فصل ناصر القدوة الذي قرّر خوض الانتخابات مع مروان البرغوثي عبر قائمة منفصلة عن قائمة «اللجنة المركزية». وفي وقت يشهد فيه تنظيم «فتح» في قطاع غزة حالة ركود كبيرة، لا يزال عناصر «فتحاويون» كثيرون مرتبطين به بحكم الراتب الذي يُصرف لهم، وخشية من قطعه بتقارير كيدية، كما حصل مع الكثير ممّن عملوا مع المقاومة في غزة أو جنحوا إلى تيّار دحلان. ويرى عناصر الحركة في القطاع أنهم وقعوا ضحية الانقسام الفلسطيني، وتخلّي قيادة السلطة عنهم عقب سيطرة «حماس» على غزة عام 2007، توازياً مع تهديدهم بشكل دائم بقطع رواتبهم في حال لم ينفّذوا ما يُطلب منهم، بما في ذلك جمع معلومات أمنية عن المقاومة. واعتقلت الأجهزة الأمنية في غزة العشرات من هؤلاء خلال السنوات العشر الماضية، بعد اكتشافها جمعهم معلومات عن المقاومة لمصلحة السلطة.

رجب...

بيان

تظاهرة في عمّان من تنظيم جمعية «غاز العدو احتلال»

حملة المقاطعة و«غاز العدو احتلال»

حذار التطبيع الطاقيّ

قبل أيّام، اتّفقتْ حكوماتُ الأردن ومصر وسوريّة ولبنان، بعد صدور «ضوءٍ أخضر» أميركيّ، على أن يتزوّد لبنانُ بالغاز المصريّ والكهرباءِ الأردنيّة، عبر خطّ الغاز العربيّ، وربط الشبكة الكهربائيّة؛ وكلاهما (أيْ خطّ الغاز، والشبكة الكهربائيّة) يمرّان من خلال سورية.

ومع مكابدتنا اليوميّة للمحنة التي يمرّ بها شعبُنا في لبنان، نتيجةً للأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والمعيشيّة التي رَتّبتْ عليه نقصاً خانقاً للطاقة، وانقطاعاً للكهرباء أغلبَ ساعات اليوم، إلّا أنّ هذا الاتفاق تشوبُه تبعاتٌ كارثيّةٌ تتعلّق باحتمال الإدماج العضويّ للكيانِ الصهيونيّ في صلب المنطقة، وإعطائه يداً عليا ومدْخلاً مهيمِناً، لا على الدول التي تربطها به معاهداتٌ فحسب، بل كذلك على الدول التي لا تربطها به علاقاتٌ تطبيعيّة واتفاقاتٌ من أيّ نوعٍ كان.

فمن جهة، سيزوَّدُ لبنانُ بالغاز المصريّ عبر سورية، وذلك عن طريق خطّ الغاز العربيّ. وهذا الخطّ يمتدّ من العريش في مصر، ويمرّ بالعقبة، ثمّ يتّجه شمالاً على طول الأراضي الأردنيّة، ليلتقي بأنبوب الغاز القادم من شواطئ حيفا المحتلّة في منطقة الخناصري في المفرق. وهناك، يصبّ الغازُ الفلسطينيّ المسروق من الصهاينة، والذي تستورده الحكومةُ الأردنيّة (من خلال شركة الكهرباء الوطنيّة التي تملكها هذه الحكومةُ بالكامل)، في خطّ الغاز العربيّ. وهذا ما يؤدّي إلى اختلاط الغاز من المَصدرَين، وإلى استحالة فصلهما بعضهما عن بعض.

والحق أنّ هذا هو ما تنصُّ عليه، بكلّ وضوح، اتفاقيّةُ استيرادِ الغاز المسروق من الصهاينة، الموقّعة بين الحكومة الأردنيّة وحكومةِ العدوّ الإسرائيليّ عام 2016. إذ تنصّ الفقرة 5,2 منها على الآتي: «يُقرّ البائع [الطرفُ الصهيونيّ] بأنّ المشتري سوف يستورد إمداداتِ غازٍ أخرى، وينقل هذا الغاز باستخدام شبكة أنابيب الغاز في الأردن. وبالتالي يكون الغازُ الطبيعيُّ المباعُ والمسلَّم إلى المشتري بموجب هذه الاتفاقيّة مختلطاً مع بعض، ولا يُنقل بشكلٍ منفصل عن إمدادات الغاز الأخرى داخل شبكة أنابيب الغاز في الأردن». كما تورد الفقرة 5,3,2 من الاتفاقيّة المذكورة ما يفيد بجواز استخدام منشآت نقل الغاز في الأردن و«إسرائيل» من أجل نقل الغاز الطبيعيّ وشرائه وبيعه من مصادرَ أخرى غير حقل ليفاياثان. وهذا يعني ـ عمليّاً ـ تحويلَ خطّ الغاز العربيّ (عبر شَبْكه مع خطّ الغاز الفلسطينيّ المسروق المستورَد من الصهاينة في منطقة المفرق في الأردن) إلى جسر أو ممرّ يتمّ من خلاله تصديرُ الغاز المستورَد من «إسرائيل» إلى لبنان وسورية، مخلوطاً بالغاز المصريّ أو أيّ غازٍ آخر، ومن دون إمكانيّة التمييز أو الفصل بينهما!

ماذا يعني هذا الأمر؟

يعني إدخالَ «إسرائيل» عضويّاً (باعتبارها قوّةَ طاقةٍ إقليميّة، ومصدِّرةً للغاز، وباعتبار الغاز والطاقة الكهربائيّة المتولّدة عنه سلعةً أساسيّة يعتمد عليها كلُّ منزلٍ وقطاع)، وبالحيلة والتّضليل، إلى الدول العربيّة التي يمكن أنْ تستفيدَ من خطّ الغاز العربيّ وتَشْبك عليه.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ومنذ بدء ضخّ الغاز المستورَد من الكيان الصهيونيّ إلى شركة الكهرباء الوطنيّة في الأردن في 2020/01/01، فإنّ جزءاً كبيراً من كهرباء الأردن (40 في المئة بحسب التصريحات الحكوميّة) بات يولَّد عن طريق هذا الغاز. وبالتالي فإنّ الكهرباءَ الأردنيّة التي ستصدَّر إلى لبنان، مروراً بسورية، هي في جزءٍ وازنٍ منها، كهرباء متولّدة عن غازٍ فلسطينيّ مسروق مستورد منَ الصهاينة. وهذا يتمّ بموجبِ صفقة قيمتُها 10 مليارات دولار، يصبّ 56 في المئة منها (بحسب الدراسات) في خزائن الحكومة الصهيونيّة، وبالتالي تشكّل دعماً مباشراً لمشاريع الصهاينة التوسّعيّة والاستيطانيّة والعدوانيّة، ودعماً مباشراً لحروبهم وإرهابهم.

لكلِّ ما سبق، فإنّ الخطورةَ المترتّبة على إدخال الكيان الصهيونيّ كشريكٍ مهيمنٍ في شبكة الطاقة الإقليميّة، وإمكانيّة اعتماد دولٍ مثل لبنان وسورية على إمدادات غاز «مختلطة»، وعلى كهرباءَ تتولّد عن غازٍ مسروق يتحكّم به الصهاينةُ ويصبّ ملياراتِنا في جيوبهم، تطوّرٌ نوعيّ خطير وجلل ينبغي الوقوفُ أمامه والتصدّي له، خصوصاً في مثل هذا الظرف الصعب الذي يمرّ به لبنان، ويجعل من مواطنيه عرضة للابتزاز تحت ذريعة «حلّ الأزمات المعيشيّة بأيّ طريقةٍ كانت». فهذا الابتزاز، بلقمةِ العيش وبصيصِ الضوء وقطرةِ البنزين أو المازوت، سيُوقع لبنانَ، ويُوقِع المنطقةَ بأسرها، في أزمةٍ مستقبليّة أعمقَ وأشدّ، لأنّه سيَرْهنه لمشاريع الاستلحاق الصهيونيّ المستديمة. بل قد يُخضع ضخّ الغاز المسروق لـ «مزاجيّة» العدو متى «غضب» من لبنان لأيّ سبب من الأسباب.

> **لا تسمحوا للعدوّ بالدخول من «الطاقة» بعد طرده من الباب!**

وعليه، فإنّ الحملةَ الوطنيّة الأردنيّة لإسقاط اتفاقيّة الغاز مع الكيان الصهيونيّ (غاز العدوّ احتلال)، وحملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، إذ تدينان هذا الدمجَ الإقليميَّ للصهاينة، خصوصاً في مجال الطاقة (1) فإنّهما تدعوان إلى ضرورة حشد جميع الجهود، شعبيّاً ومجتمعيّاً ونقابيّاً وحزبيّاً، على المستوى العربيّ، لمواجهة هذه الاختراق الخطير، وإلى العمل الجادّ على إسقاطه، قبل أن تسقطَ بلادُنا ومجتمعاتُنا في شبكة الهيمنة المتمدّدة للصهاينة في قطاع الطاقة.

كما تناشد الحملتان كافّةَ القوى المناهضة للصهيونيّة في لبنان، بشكلٍ خاصّ، بأن لا تخضعَ للابتزاز المعيشيّ الخانق، فتتساهلَ مع «التطبيع الطاقيّ» المحتمل. ونحن واثقون بأنّ الشعب اللبنانيّ الذي طرد العدوَّ من الباب لن يسمحَ له بالعودة من «الطاقة».

* بيروت/ عمّان. الروابط على موقع «الأخبار».

(1) كان آخر تجلّيات هذا الدمج شراء شركة «مبادلة» الإماراتيّة حصّة 22%، بقيمة مليار دولار، في حقل تامار للغاز الذي تهيمن عليه «إسرائيل»، من شركة ديليك الإسرائيليّة.

وفيات

بمزيد من الأسى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم
الدكتور الحاج أسعد عبد الحسن خشيش
عضو مجلس الإدارة والمدير العام المساعد في فينيسيا بنك
الذي وافته المنية يوم الجمعة الموافق في 10 أيلول 2021
زوجته: وفاء زيّات
ابناه: محمد والمهندس ريّان
ابنته: سارية
أشقاؤه: المهندس الحاج يوسف، المرحوم الحاج حسين، المرحوم الحاج علي، المهندس الحاج فايز، المرحوم الشيخ مصطفى، الحاج إبراهيم، الحاج نديم
شقيقاته: الحاجة سميرة زوجة المرحوم الحاج محمد علي زريق، الحاجة فتحية، الحاجة نوال زوجة الحاج فتحي حريري، المرحومة سعاد
ووري الثرى في جبّانة بلدته الخيام يوم السبت في 11 أيلول 2021
تقبل التعازي يوم الثلاثاء الواقع في 14 أيلول 2021 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي بجانب خطيب وعلمي في منطقة الجناح من الساعة 2:30 بعد الظهر ولغاية 6:30 عصراً.
للتعازي عبر الهاتف:
ابناه:
03/074601
70/834348
الآسفون آل خشيش وآل زيّات وعموم أهالي بلدتَي الخيام وطير دبة

آل الأسمر وآل صادق وآل حروق ينعون إليكم بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله تعالى وفاة فقيدهم المرحوم باذن الله تعالى
الصحافي الحاج الاستاذ
عبد القادر حمود الاسمر
والده: المرحوم الحاج خالد الاسمر (أبو عفيف)
والدته: المرحومة الحاجة فضيلة حروق
زوجته: الحاجة عاهدة محمد عدنان صادق
أبناؤه: المعاون أول في الجيش وسام
جاد
الرقيب اول الشهيد في الجيش ماجد حمود الاسمر
بناته: الأستاذة جيهان زوجة الاستاذ احمد عبدو
الصحافية جودي زوجة الاستاذ كريم قليلات
وقد صلي على جثمانه الطاهر ودفن عقب صلاة عصر يوم الجمعة 10 أيلول 2021
تقبل التعازي في بيروت نهار الثلاثاء 14 أيلول 2021 في مركز توفيق طبارة - الصنائع بالقرب من حديقة الصنائع من الساعة 4.30 عصراً لغاية الساعة 7.30 مساءً.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتقديم يد عاملة داعمة لمؤسسة كهرباء لبنان، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/720 تاريخ 2021/3/10، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/9/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 000 1/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 9 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 745

بلاغ رقم: 2/9
تعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2021/9/20 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر آب عام 2021
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة أقصاها 2021/10/14 لتسديدها.
وتُذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1- تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2021/10/15.
2 - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2021/11/02 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الإشتراك اعتباراً من 2021/12/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2022/03/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تموز عام 2021 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2021/09/15.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية
- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 1 أيلول 2021
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 743

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد يوسف قشمر سند تمليك بدل ضائع للقسم 17 من العقار 4627 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ادهم علي شكر بصفته الشخصية وبوكالته عن احمد زمرد خازندار لموكلته ميرنا زياد رمضان سند تمليك بدل ضائع للقسم 9 من العقار 811 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمود محمد بدير لموكله ربيع محمود بدير سند تمليك بدل ضائع للقسم B 7 من العقار 227 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عماد قاسم دحويش بوكالته عن علي حسن رمضان بصفته مشتري من البائع مالك العقار محمد يوسف فقيه سند تمليك بدل ضائع للقسم B 8 من العقار 785 كفرجوز.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ناصر اسماعيل لزيق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3207 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
عن استقصاء أسعار لتلزيم تقديم عبوات حبر خلال العام 2021
تعلن إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن نيتها لعقد اتفاق رضائي لتأمين حاجاتها من عبوات الحبر، لذلك فإنها سوف تجري إستقصاء أسعار من جميع المؤسسات المختصة في هذا المجال وتدعوهم الى تقديم عروضهم في مهلة أقصاها نهار الخميس الواقع فيها 2021/10/14.
لمزيد من المعلومات حول الأصناف والكميات والمستندات المطلوبة من الراغبين في المشاركة يمكنهم مراجعة المديرية الادارية للصندوق في مبناها الكائن في بيروت – شارع بغداد – كورنيش المزرعة وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي، أو الاطلاع على حساب الصندوق على منصة فيسبوك facebook.
بيروت في 6 أيلول 2021
المدير العام بالتكليف
أسامة الزهيري
التكليف 742

إعلان
تُجري المديريّة العامة للأمن العام مناقصة عموميّة (محاولة اولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2021/10/05، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /1/ الطابق الرابع، لتلزيم أعمال التنظيف لعام 2022، موضوع دفتر الشروط الادارية الخاصة رقم 79/م ل تاريخ 2021/09/09.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العموميّة، الإطلاع وإستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يُعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه/ رئيس مكتب الشؤون الإدارية
العميد الياس البيسري
التكليف 752

إعلان
تُجري المديريّة العامة للأمن العام مناقصة عموميّة (محاولة اولى) في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2021/10/05، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /1/ الطابق الرابع، لتلزيم نظام مراقبة لعام 2021، موضوع دفتر الشروط الادارية الخاصة رقم 80/م ل تاريخ 2021/09/10.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العموميّة، الإطلاع وإستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يُعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الإدارية
العميد الياس البيسري
التكليف 751

إعلان تلزيم
تقديم مطبوعات
لزوم وزارة الخارجية والمغربين
بطريقة إستدراج عروض
الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في 2021/10/14 تجري وزارة الخارجية والمغتربين إستدراج عروض لتلزيم تقديم مطبوعات لزوم وزارة الخارجية والمغربين، وذلك في مركزها الكائن في منطقة الأشرفية – مديرية الشؤون الإدارية والمالية – الدائرة الإدارية – الطابق الثاني.
التأمين المؤقت: مليون ليرة لبنانية.
طريقة التلزيم: تقديم أسعار بطريقة الظرف المقفل.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الإطلاع عليه والحصول على نسخة منه، من مديرية الشؤون الإدارية والمالية – الدائرة الإدارية خلال أوقات الدوام الرسمي.
يجب أن تُسلم العروض إلى قلم مصلحة الديوان في وزارة الخارجية والمغتربين – مصلحة الديوان – الطابق الأول قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة فضّ العروض.
بيروت في 8 أيلول 2021
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزيرة الخارجية والمغتربين بالوكالة
زينة عكر
التكليف 749

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب وسيم ابراهيم جابر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1540 ميفدون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نبيل محمد بدر الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1986 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عباس حسن بغدادي لموكله حسن علي بغدادي سند تمليك بدل ضائع للعقار 3294 انصار.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عبدالله موسى علي أحمد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1821 كفرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب احمد حسن جمول لموكله محمد حسن جمول شهادة قيد بدل ضائع للعقار 303 دير الزهراني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين علي حسين شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 1493 و808 كفرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن ابراهيم غندور لموكله حسين خليل اسماعيل سند تمليك بدل ضائع للقسم 12 من العقار 935 تول وشهادة قيد بدل ضائع لموكله محمد جميل توبي للعقار 5 سيني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لاستئجار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1996 تاريخ 2021/5/11، لتصبح يوم الجمعة 2021/10/8 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 9 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 747

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب هلال عقيل عبد الحسين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 198 مزرعة علي الطاهر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد قميحة لموكله عاطف محمد قميحة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1295 كفرصير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب ناصر حسن بهجة لموكليه عباس ونزار احمد محمد شهادتي قيد بدل ضائع للعقار 633 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نديم هلال ماريديني لمورثه هلال محمد ماريديني سند تمليك بدل ضائع للقسم 11 من العقار 3299 جباع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد ابراهيم شحادة لموكليه نديمه وزكيه حسين كركي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 86 جباع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الاولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية القاضيين سرحال وابي خليل
رقم الاوراق: 2021/37
الجهة المستدعية: الدكتور وسام نعمه حماده
الاوراق المطلوب ابلاغها: الاستدعاء المقدم من الجهة المستدعية بتاريخ 2021/5/31 تحت الرقم 2021/37 والذي تطلب بموجبه شطب اشارة الحجز التنفيذي الصادر عن دائرة تنفيذ بيروت رقم 2001/1897 المسجل برقم يومي /1101/ تاريخ 2002/5/8 عن الصحيفة العينية للقسم رقم /20/ من العقار رقم/813/ المزرعة العقارية.
فعلى من لديه اي اعتراض أو ملاحظات على ذلك التقدم بها الى قلم المحكمة وذلك في مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الاخير.
بيروت في 8 أيلول 2021
رئيس القلم
بشرى البستاني

تبليغ
الموضوع: تبليغ مجهول محل الاقامة
المرجع: محكمة الشياح الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة الشياح الشرعية الجعفرية، موجهة الى اميره نواف مسعود الجريا مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من ابراهيم عبد الرضا محمد مهدي العسماوي بمادة اثبات طلاق وحضانه اساس 2021/941/940 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2021/10/11 فيقتضي حضورك او ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الاصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 أسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر إضافي
20.000
ليرة لبنانية

وجهاً لوجه

سيف عبد العزيز: هذه حكايتي مع فلسطين!

وسام كنعان

ذات مرّة، قال لنا المخرج الراحل حاتم علي (1962 ـ 2020): «تحوّلنا للأسف إلى أسوأ محامين ندافع عن أكثر القضايا عدالةً عندما جلسنا ننجز مسلسلات تدّعي بأنها تتصدّى للقضية الفلسطينية، لكنها كانت أعمال مهلهلة. هذه القاعدة سكنتني عندما قرّرت أن أتصدّى لمسلسل «التغريبة الفلسطينية» (كتابة وليد سيف)». العمل الأبرز في تاريخ التلفزيون العربي الذي روى ببراعة جزءاً من معاناة الشعب الفلسطيني، كان قد أُنجز في مرحلة وفاق بين المال الخليجي والأطموحة الشامية أيّام عزّ

رغم أن العمل يوغل في تاريخ الكارثة الفلسطينية التي تشكل مسرح الانفجار العظيم، إلّا انه يستعرض آثاره في دول الجوار

الدراما السورية. لكن في المقابل، هناك العديد من المسلسلات التي تصدّت لفلسطين، أو شخصيّات مقاومين، وخرجت بمستوى متواضع جداً، ما يؤكّد قاعدة المخرج الراحل.

قبل أسابيع، سمعنا عن رجل أعمال أردني ألماني يدعى سيف عبد العزيز، عاش أكثر من نصف قرن في أوروبا، وأسّس أعمالاً تجارية ناجحة هناك. لكنّه قرّر أخيراً خوض المجال الفني، بعمل تلفزيوني ثلاثيني يشتبك مع القضية المحوريّة للعرب، معتبراً بأن كلّ ما حدث خلال العقد الأخير في منطقتنا كان لتشتيت الأمر كليّاً عن هذا الموضوع. هكذا، قرّر أن ينتج مسلسلاً عن فلسطين في مكاشفة مرحلة زمنيّة لم يتم التعاطي فيها دراماياً من قبل. الأمر يبدو أشبه بدهشة مبالغ فيها في زمن التخلّي المطلق عن القضية، والتطبيع مع إسرائيل! لذا قصدنا رجل الأعمال الذي حمل قضته إلى الكاتب السوري المحترف محمد ماشطة، ليصوغا معاً قصة «حضور لموكب الغياب» (لم يعتمد على اسم مخرج لكنّه غالباً سيكون من بطولة: سمر سامي، ديمة بيّاعة، مازن الناطور، منذر رياحنة، ريم علي...). يروي العمل التداعيات الأولى للانتدابين الفرنسي والبريطاني على فلسطين والمراحل التأسيسيّة للكيان الصهيوني. يوضح سيف عبد العزيز كاتب ومنتج المسلسل في حواره مع «الأخبار» بأن شركته ألمانية المنشأ «أتسنها في دوسلدورف قبل ثلاثة أعوام، وتحمل اسم «أمالكو فيلم»، وأتولّى رئاسة مجلس إدارتها، فيما يشغل شريكي الأدبي في كتابة العمل محمد ماشطة موقع المدير التنفيذي فيها، فضلاً عن كونه مدير المشاريع في الأردن حيث تعاقدنا مع شركة «طلّة الأردن» كمنتج منفّذ أردني محلّي، يقوم بتنفيذ رؤيتنا وتحت إشرافنا».

سيف عبد العزيز: يروي المسلسل المراحل التأسيسية للكيان الصهيوني

لكن أوّل ما يخطر في بال أيّ متابع لحال الدراما العربية، وواقع بلادنا المنكوبة اليوم، سيفكّر بأن إنتاج عمل عن هذه القضية، هو بمثابة مغامرة غير محسوبة إنتاجياً، لأنه عمل فلسطيني الهوى والتوجّه، في زمن موجة التّطبيع. فكيف يمكن لمنتج أن يفكّر في إنتاج هذا المسلسل، ويعرّض نفسه لمغامرة كبرى، وربما لخسارة مالية؟! يجيبنا: «لم نقم بإجراءات حسابية! بمعنى تبيان الربح والخسارة، عندما قرّرنا التصدّي لإنتاج عمل ضخم يروي جوانب من معاناة الشعب الفلسطيني برؤية تاريخية تخصّنا، وتقوم على محاولة رصد الآثار الكارثيّة التي خلّفها الإنتدابان الفرنسي والبريطاني للمنطقة بُعيد خروجهما منها. بعبارة أخرى، رغم أن العمل يوغل عميقاً في تاريخ الكارثة الفلسطينية التي تشكّل مسرح الانفجار العظيم، إلّا أنه يستعرض آثاره في دول الجوار عموماً».

طيّب هل هناك خُطط محسوبة، أو مرسومة مسبقاً لتجنب الخسارات الفادحة مادياً؟ يرد: «نهدف حالياً لإنجاز عمليات الإنتاج بأفضل التقنيات، وأميز الخيارات الفنية والفكرية التي يعالجها النص، ولم نفكّر حتّى الآن في تسويق العمل، أو محاولة البحث عن شركاء لنا. ننطلق في موقفنا هذا من كوننا شركة اتخذت قراراً بدخول عالم الإنتاج، واخترنا نصوصاً نزعم أنها ذات محتوى هادف ومفيد، وبالطبع سنسعى لاحقاً لتسويق عملنا بالطرق الاعتيادية والبحث عن جهة تهتم بالعرض وتشاركنا الإيمان بجدوى ما قدّمناه».

أمّا عن القضية التي لامست أعماق الكاتب والمنتج، عندما قرّرا إنجاز مسلسل بهذه الجرأة الإنتاجية الهائلة لكي يوازي أهميّة قضية ساطعة العدالة، فهي ـ حسبما يشرح لنا سيف عبد العزيز ـ لمعت عندما قرأ المنظّر السياسي إدموند بورك الذي يقول: «الشيء الوحيد الذي يحتاجه الشرّ ليُنتصر هو أن يقف الأخيار مكتوفي الأيدي». يحاول المسلسل شرح القضية وجذورها الأولى مستعرضاً قرابة مئة عام من الصراع من دون تحقيق السلام العادل «الذي يأتي من فهمنا للتاريخ ولحقوقنا، ويحترم الإنسان والأخلاق، ويدعو الأطراف للحل العادل» يوضح المنتج الأردني ويضيف: «يروي العمل قصصاً درامية، ستترك أثراً لدى المشاهد إن كان هدفه المتعة أولاً وأخيراً، وما زلنا نعوّل على المشاهد الذوّاق الذي يهمّه الترفيه، وفي الوقت نفسه يعنيه الهدف والتاريخ والأثر النفسي، والشغل على المواد البصرية المبهرة، ولا نميل نحو التعميم على مشاهدنا بأنّه سطحي يهتم بالقشور فقط كما يفعل البعض».

وعن طريقة تسويق هذا العمل عبر الإنترنت، خاصة أننا كعرب مجزّء متلقّين، لا نملك شيئاً من القرار بما يخص الإنترنت والسوشال ميديا، وهي وسيلة تبقى الأبرز اليوم للترويج عن كل شيء، وأهم الأعمال التي لا يروّج لها على مواقع التواصل الاجتماعي تبقى محصورة ومتواضعة الانتشار، ولو عرضت على أهم المحطات العربية، يعلّق منتج «حضور لموكب الغياب»: «ما زلنا نخوض تجربتنا الإنتاجية الأولى، وقد حرصنا على إعطاء العمل حقه من كل النواحي، إلى أن يصبح جاهزاً للعرض وبأفضل حال.

لكننا بوصفنا شركة ألمانية، سنسعى بالتأكيد لمحاولة إيجاد شريك أوروبي يقاسمنا الرغبة والنيّة بتسويق العمل على الإنترنت وعرضه على منصّات أو مواقع أو حتّى تلفزيونات، وما زلنا في طور التواصل مع هذه الجهات».

zoom

الاحتكار... أخطبوط يزنّر حياة اللبناني

زينب حاوي

في صيف 2010، أي قبل 11 عاماً، بدأت تتضهّر في بيروت، أولى «بشائر» الاحتكار الرياضي مع دخول شركة MK ELECTRONICS على خطّ بيع حقوق مشاهدة مباريات كأس العالم 2010. وقتها، انتشرت قصّة رجل أخذ يتلصّص لمشاهدة إحدى مباريات كرة القدم المعروضة في مقهى شهير. وقتذاك، استوقف المشهد المتابعين: رجلٌ لا يملك المال لمشاهدة مباراة رياضية، ولا كلفة المقهى. حادثة أنذرت بدخولنا عصر احتكار هذه اللّعبة

محروم من مشاهدة المباريات وبرامج المنوعات وحتى الأفلام والمسلسلات والكلاسيكيّات

الجماهيريّة وزمن الدفع مقابل المشاهدة. الاحتكار الرياضي الذي بدأ في التسعينيّات، مع شبكة ART السّعودية، عاد وانتقل إلى الربوع القطرية، وتحديداً إلى شبكة beIN SPORTS، لتتوسّع بدورها، في منطقة الشرق الأوسط وتنتزع حقوق البث، للبطولات الأوروبيّة، و«كأس العالم»، و«كوبا أميركا»، وتصل كلفة مشاهدتها في لبنان إلى 600 ألف ليرة، ما خلا كلفة جهاز «ريسيفير» الذي يصل إلى 150 دولاراً أميركياً. هذه التمظهرات التي باتت مألوفة في عالمنا العربي، وفي بيروت التي تزرح تحت وطأة أزمة اقتصاديّة غير مسبوقة، انسحبت أيضاً على المشهد الإعلامي، وتحديداً التلفزيوني. حُرم المتابع من أدنى حقوقه في الاستحصال على حصّته من التّرفيه، مع دخولنا قطار الاحتكار الذي انتقل من الشاشة إلى منصّات التدفّق الإلكتروني، لتنضم هذه الأزمة إلى غيرها من الأزمات التي تحرم اللبناني أبسط حقوقه المعيشية والإنسانية.

بدأت بوادر هذا الاحتكار تلفزيونياً، عام 2009، مع دمج شركتَي «أوربت» و«شوتايم» وخروج مشروع OSN، المشفّر والمدفوع، بعدما كانت «أوربت» السعودية أول قناة مدفوعة في العالم العربي. في الحديث عن البث التلفزيوني، تتمركز كلّ من أسواق مصر (18%) والسعودية (17%)، والإمارات (14%). بلدان استحوذت على أكبر عدد من القنوات التلفزيونية، وانتقلت اليوم، إلى عصر التدفّق الإلكتروني والمشاهدة حسب الطلب، على غرار ما بدأ في الغرب. في نهاية 2018، أخرجت «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» في مصر، أي التّابعة للسلطات المصرية، تطبيق Watch it، الذي انصبّت عليه كلّ الإنتاجات المصرية، مضافاً إليها كلاسيكيّات السينما المصريّة. تطبيق استحوذ على سوق المشاهدات العربية، وحرم الملايين من متابعة الأعمال الدّرامية، سيّما في المواسم الرمضانية. حتى أنّه دخل برامج المنوّعات، فباتت الحلقات التلفزيونيّة لبرامج الحوارات الفنيّة وغيرها والمعروضة على القنوات التابعة للشركة أي dmc وcbc، وon، و«الحياة»، غير قابلة للمشاهدة مرة جديدة، سوى على هذا التطبيق المدفوع بشكل مسبق. بضمّ الأخير حسب إحصاء منشور عام 2019، أكثر من 650 ألف ساعة ترفيهيّة من الأفلام والمسلسلات والبرامج. وقد تعاقد، مع أكثر من 100 علامة إعلانية تجارية، وتعاون كذلك قبل عامين مع شركة Fawry Pay، المتخصصة في مجال التكنولوجيا الماليّة لجني الاشتراكات الشهرية في مصر والعالم العربي، وقد وصل في تلك الفترة عدد المشتركين فيه إلى مليون ونصف المليون.

وكان لافتاً إبّان الموسم الرمضاني الماضي، استعادة مصر دورها الرّيادي في الإنتاج بعد تخبّطٍ مرّت به، وخسائر مُني بها القطاع الإنتاجي تخطّى الأربع مليارات جنيه عام 2015. حقّقت «الشركة المتحدة» إيرادات هذا العام، هي الأعلى في تاريخ الدراما المصرية، إلى جانب عقد التّطبيق شراكات مع الهيئات الوطنية لحفظ التراث وإتاحتها على منصّته. على المقلب السعودي، وعلى غرار الفورة التي أحدثتها «نتفليكس» عالمياً، ودخولها عام 2019 على خط إنتاج أعمال أصلية ناطقة باللغة العربية، أُعيد إحياء تطبيق «شاهد» (انطلق عام 2008)، عام 2020 بحلّة جديدة وزخم غير مسبوق. تطبيق استطاع بسرعة قياسية، التغلغل في المشهد العربي الدرامي والإخباري والتسويقي لسياسات السعودية. استثمر في الإنتاجات الأصلية، واستقطب أسماء هامّة على خريطة الدراما العربية، واستحوذ على حقّ البث الحصري على منصته، وقدم محتوى باللغة الإنكليزية للعالم الغربي، وترجمات أيضاً من العربية إلى الإنكليزية لإنتاجاته الخالصة. كما أدخل السياسة إلى ربوعه بشكل غير مباشر عبر الخطوط الدرامية، أو من خلال تشبيكه مع قنوات سعوديّة هامة على رأسها «الشرق» التي يملكها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. وأبرم كذلك العام الماضي، شراكات واسعة مع علامات تجارية هامة، عالميّة وإقليمية. ومع إطلاقه خدمة «شاهد VIP»، لوحظ - بحسب رئيس المحتوى في التطبيق السعودي جاكوب ميجلّهد أندرسن- أنّ 50% من عمليات التشغيل للمحتوى تمّت عبر شاشات التلفزة الكبيرة، وتلك المدمجة بالأجهزة التلفزيونية الذكية، بما معناه أن تلك التطبيقات الإلكترونية، قد حلّت بالفعل مكان التلفزيون التقليدي، وباتت هذه الشاشات تستخدم للمشاهدة عبر الإنترنت. وفي لبنان، تجربة مختلفة، بدأت عام 2018، مع دخول بعض القنوات المحلية مرحلة الدفع المسبق على منصاتها الإلكترونية. كانت أوّل الدّاخلين في هذه اللعبة، علّها تجني عائدات مالية، مع طرحها مشاهدة بعض برامجها الأرشيفية، مقابل دفع مبلغ شهري أو سنوي بالدولار الأميركي. انسحبت هذه الظاهرة على «الجديد»، وotv، وبقيت mtv، خارج لعبة الدفع المسبق للبنانيّين، وحصره فقط بالقاطنين خارج الأراضي اللبنانية. تجربة لم يُكتب لها النجاح، لفقدانها أدنى مقوّمات السوق التلفزيوني المدفوع، وغياب الإنتاجات الخاصة بالعالم الإلكتروني، يُضاف إليها ضعف البرمجة وغياب الاستقطاب نظراً للأزمات الاقتصادية والمالية التي خنقت هذه المنصات وما زالت. هكذا، إضافة إلى الأزمات التي تزنّر المواطن العربي وتحديداً اللبناني، الذي بات هاجسه اليومي التفتيش عن لقمة عيشه، حُرم بدوره من متعة الترفيه، ومشاهدة المباريات، وكذلك من برامج المنوعات وحتى الأفلام والمسلسلات والكلاسيكيّات على شبكة «نتفليكس» مثلاً، بعد أزمة الدولار وامتناع المصارف عن إعطائه للمودعين (بسبب الدفع عبر البطاقة الائتمانية). حرمانٌ يُضاف اليوم إلى أزماته، بعدما شكّلت هذه المساحة متنفّساً له، وهروباً من واقعه المرير.

هكذا، يُحاصر المتابع، باخطبوط من المال والاحتكار يمتدّ عربياً إلى عالم الترفيه والدراما، فتُتاح أمامه لقطات صغيرة من برنامج فنيّ حواري على شبكات التواصل الاجتماعي، ويدعوه الفيديو إلى متابعة بقيّة الحلقة على أحد التّطبيقات المذكورة آنفاً، فيقف حائراً في واقعه الجديد، ويتأكّد بأنّه بات خارج هذا العالم، وببساطة لن يكون بمقدوره الحفر بالقاطنين خارج الأراضي اللبنانية. تجربة لم يُكتب لها النجاح، لفقدانها أدنى مقوّمات السوق التلفزيوني المدفوع، وغياب الإنتاجات الخاصة بالعالم الإلكتروني، يُضاف إليها ضعف البرمجة وغياب الاستقطاب نظراً للأزمات الاقتصادية والمالية التي خنقت هذه المنصات وما زالت. هكذا، إضافة إلى الأزمات التي تزنّر المواطن العربي وتحديداً اللبناني، الذي بات هاجسه اليومي التفتيش عن لقمة عيشه، حُرم بدوره من متعة الترفيه، ومشاهدة المباريات، وكذلك من برامج المنوعات وحتى الأفلام والمسلسلات والكلاسيكيّات على شبكة «نتفليكس» مثلاً، بعد أزمة الدولار وامتناع المصارف عن إعطائه للمودعين (بسبب الدفع عبر البطاقة الائتمانية). حرمانٌ يُضاف اليوم إلى أزماته، بعدما شكّلت هذه المساحة متنفّساً له، وهروباً من واقعه المرير.

هكذا، يُحاصر المتابع، باخطبوط من المال والاحتكار يمتدّ عربياً إلى عالم الترفيه والدراما، فتُتاح أمامه لقطات صغيرة من برنامج فنيّ حواري على شبكات التواصل الاجتماعي، ويدعوه الفيديو إلى متابعة بقيّة الحلقة على أحد التّطبيقات المذكورة آنفاً، فيقف حائراً في واقعه الجديد، ويتأكّد بأنّه بات خارج هذا العالم، وببساطة لن يكون بمقدوره الحفر بالقاطنين خارج

وقفة

أركيولوجيا النضال الحديث

طالب شحادة

خارجي/ غروب.

المشهد الأوّل/الصورة الأولى: يطل رجل الأمن مقرفصاً، وواضعاً يده بوضعيّة أغنية أم كلثوم «أنا في انتظارك خليت/ ناري في ضلوعي وحطيت/ إيدي على خدّي...» إلى آخر الأغنية، ساهماً في ظلام الحفرة، ثم تدخل الكاميرا في الظلام.

لا يستوعب الرجل الحكاية بالضبط: «يا رجل، لقد شاهدت The Shawshank Redemption وفيلم The Great Escape، لكنّ منتجي الأفلام يعلنون دائماً أن «أحداث هذا الفيلم لا تمتّ إلى الواقع بصلة، وأي تطابق بينهما هو من قبيل الصدفة لا غير»، فهل كانوا في هذه العبارة يستلمونا ويضحكون على عقولنا، أعني هل حدث ذلك حقاً؟ أظافر.. ملعقة.. نفق.. حفرتان.. ستة رجال.. غروب شروق.. عتمة.. اللعنة! أعتقد أنني بحاجة إلى قليل من الراحة، أو الاستقالة» و cut.

في فيلم The Hole Idea، يخترع البطل ثقباً محمولاً، يستطيع عبر وضعه على أي سطح، خلق حيّز مكاني ينقله من مكان إلى آخر. وينتهي به الأمر أخيراً، في السجن. لكن ماذا لو تمّ اختراع هذا الثقب المحمول في السجن نفسه، أثناء أيام وليالي الوحدة والعذاب؟ أي أن تتحوّل البداية إلى نهاية؟ هذا ما سيأتي الآن. مقترح سيناريو مسلسل لنتفليكس.

قبل حوالي أسبوع، دوّى خبر انتزاع ستة أسرى فلسطينيّين حريّتهم بقوّة، إذ نجحوا من أشدّ السّجون الإسرائيلية حراسة وتطوّراً، تاركين الخبر يقع على السّامع وقْعَ مشاهدةِ فيلم مغامرة أو رواية في أحسن حال. بل لم تخلُ ردّات الفعل من اقتراح تحويل القصّة إلى مسلسل، ولو كان على سبيل المتعة التي حفّزتها التفاصيل. نجد أن الحدث لامس بذلك ركيزتين يختصّ بهما الأدب البحت: الفائدة المدموجة بالمتعة. أتساءل متعجّباً هنا بالتالي: هل أنا أكتب مراجعة عن فيلم أم عن واقعة حقيقية. لقد تضاءل بشكل أو بآخر، الفارق بين وقْع الحقيقة والخيال. كأنك في أحد أفلام غودار، حيث يتدخّل الواقعي واليومي في الإطار المشهدي للفيلم. لكن العكس يحصل هنا: الأمر برمّته واقعي بل وجودي، والقصّة تنشر نفسها بنفسها قائلة: أستحقّ أن أُروى.

يفرض عليك الحدث استيعاب أن النتيجة التي ظهرت للملأ تحوي في داخلها حكايات عديدة تكاد لا تصدّق، إذ هي ليست فقط تلك الساعات القليلة التي رأيت فيها الخبر والصور. أعني هي قصة معنى أن تكون نجاتك مرهونة بالحفر، بالأصابع أو بأي شيء» آخر حرفياً، قصة الظلام السري الذي تحفره خالقاً إياه وداخلاً فيه كأنه لاوعي الأرض، قصة الأنفاس المتدافعة الخافتة والتعرّق في القيظ، والحذر المقلق لأي صوت صادر عن وقع أقدام سجّان يقترب، قصّة المستقبل المجهول، هي باختصار إنشائي، قصة المطهر الذي يسبق الولوج إلى الجنة أو الجحيم. وما دام الأمر هربياً من الجحيم في الأصل، فقد أصبح للدقّة مطهراً للحرية بمعنييها: النجاة من الأسر أو التضحية عبر الموت في سبيلها. لامس الأمر حدود الأدب، لقد قرأنا كثيراً عن أدب السجون، لكنّ في القصّة انزياحاً واضحاً عن معناه، قد يتوضح لنا أكثر مستقْبَلاً على شكل سير ذاتية، إن شاء الناجون إخبارنا بالقصة الحقيقية لهذا الهروب الكبير.

إذا كانت قصة انتقام أو فرار «الكونت مونت كريستو» لالكسندر دوما قد خرجت من وقائع حقيقية مضافاً إليها خيال وحسّ كاتبها إلى حلة الأدب، ثم انتقلت بكامل رهجتها إلى كافة أشكال السينما، فإن عملية الأسرى الستة خرجت من الحياة الواقعية المأساوية، ملامِسةً حدود الأدب والسينما. متى تكون اللحظة التي تنفكّ فيها جرأة الخيال من الذهن، وتنصبّ بكامل زخمها في الإقدام الحيّ بالنفْس؟ إذ ليس الحدث فعلاً حركياً فيزيائياً فحسب، بل هو قبل أي شيء، فعل خيال نفّاذ، أنتج انزياحاته الدّلالية، جاعلاً على سبيل المثال، لأداة الطعام البسيطة - في الرواية المفترضة- الملعقة، وظائف مغايرة تفوق طبيعتها الفعلية، واهباً إياها القدرة على حفر الانفاق. ألا يذكّرك هذا بفعلك الطفولي وأنت تلتقط وجه الشبه بين الرفش والملعقة، فتحفر في البرية - إن كان حظك حسناً وعشت فترة في الأرياف - زارعاً شتلة حبق مثلاً، أو جارّاً ساقية صغيرة من المياه إليك. إنها طفولة كامنة غذّتها الأرض وعقل راشد غذّته أساليب النضال المستمر، في مواجهة بين أسير وسجّانه.

إن الحدث البطولي هو بمعنى ما وبما أشاره من دلالات، على نقيض أدب السجون. إنه ضد أدب السجون تماماً حتى. قد يخطر لأسير ما «لماذا أكتب أدباً؟ لا أعتقد أنني مغرم بفكرة البقاء هنا عند هؤلاء الحمقى». تخيّل معي لو تهيأت الظروف والطباع لأحد كتّاب أدب السجون المعروفين، كم من المعالم الأدبية سوف تختفي. فلا «عزاء الفلسفة» لبوئثيوس، ولا ترجمة العهد الجديد لمارتن لوثر، ولا الكثير من أشعار أحمد فؤاد نجم، وغيرها الكثير في العالم العربي خصوصاً. الحدث كان أقرب لاسم آخر يُطلَق على أدب السجون، هو «أدب الأسير». إن من الفوارق الدقيقة بين هذا الحدث وأدب السجون، أنّ الأخير يتسلّح بالأسلوب للتأثير والإقناع، فهو أدب في النهاية وله قارئ مفترض وأساليب كتابية. أما الأوّل فقد ألقى حبكته في أيامنا الرتيبة هكذا متفجّراً كما هو، وترك لنا أن نتخيّل بأنفسنا كيفية إتمام الأمر، كأنك به قائلاً: «اقتنعوا كيفما شئتم، فعلنا ما توجّب ببداهة فعله» لا يهمّ بالتالي اقتناعنا بأي من الروايات المفترضة للحدث أم لا، وهل يهمّ ذلك حقاً؟ لقد تخطّت القصة القصديّة الأدبية، فهي أولاً وقبل أي شيء، انتحاء طبيعي نحو حريّة مستحقّة، ولا يهمّ العالم الخارجي في شيء». إلّا في ما يتعلق بعدّ غايته أن يمسكهم ويعيدهم إلى السجن، أو حليف يساعد على مهمة الاختفاء. أبرا كادابرا. لقد وهبونا الحماس والخيال، هم الذين حفروا، ونحن وإيّاهم من دخل في الضّوء الذي في آخر النفق اللعين. عبارة هي كالتالي:

«- تأمّل في الضوء الذي في آخر النفق (كليشيه ها؟)

- لكن ما من نفق أمامي، لا يوجد غير جدار هنا.

- بالضبط، النفق سوف تحفره حفراً يا صديقي»

أن تفكّر عبر الحفر، نجاتك أحفورة حديثة/ قديمة، قدم انبثاق الكرامة في الإنسان. إن الالتقاء الحاصل بين المادّي والذهني، الحفرة والحرية، ليس وليد عبث أو ارتجالٍ مقاربة أدبية محض. لقد قفز علم الأركيولوجيا (علم الآثار)، إلى ميادين العلوم الإنسانية منذ زمن على يد المفكر الفرنسي ميشال فوكو مثلاً، في منهجه البحثي، الأركيولوجيا الحفرية. وهو البحث المعمّق، بشكله العمودي، لقراءة الوقائع والوثائق التاريخية من جديد ابتغاء حقائق محجوبة، بل إنتاج حقائق جديدة أيضاً. يكون الإنسان وفق هذا النهج، موجوداً بفكرته لا بأثره الفيزيائي فحسب. وبمقاربة من خلال هذا الفكر، نجد فعليّاً في استقراء الحدث، أن فعل الوجود كان حقّاً من استحقاق الأسير لا السجّان، بغض النظر عن الظرف الآنيّ. كان الفكر معتملاً عند المسجون طوال الوقت. أمّا السجّان، ففي موقع المراقبة وردة الفعل فقط. بمعنى آخر، فالجدران والكاميرات وغيرهما من الوسائل المتطورة، كانت وسيلة السجّان في التفكير فقط، وليس فكرَه الحر نفسه. إن مسألة المسافة بين الأسير وغاية فكره هي مسافة صفر أيضاً، وفي ذلك وضوحُ الهدف الآنيّ المتوازي مع وضوح الهدف الأول، التحرر. خارجاً وداخلاً من رأية العدو، الذي تتسع المسافة بينه وبين فكره إلى درجة الغياب. وفي نظرة مماثلة، طالعتنا في الأيام الفائتة، حادثة مشابهة عقليّاً، فمن خلال كوّة في الجدار، أردى فلسطينيٌ آخر عبر مسدسه قناصاً، من المسافة صفر تماماً. هي دائماً مسافة الاشتباك، ليس اشتباكاً بين اثنين فحسب، بل أيضاً اشتباك بين الفرد وفكره الفردي، تأخذ منحى شحذ وصقل دائمين. إن الفكر النشط، اكان ظاهراً في أنساق معرفية واضحة أم لا، يتدفّق من أي فتحة تتوفر، في أي وضعية كانت، وتحت أي ظرف تقريباً. التراكم واضح إلى حدّ ملموس ومرئي، كان الرمز أو المعطى يكاد يصير كائناً حياً، فالنفق المحفور، إن كان الستة هم من حفروه، أم أنه نتاج مجموعة متفرّقة من الأسرى، فلا تعارض، لأن الفكر واحد، والقضية واحدة: انتزاع الحرية التامّ.

يقول درويش في قصيدة «لا شيء يعجبني»: «يقول الجامعيّ: ولا أنا، لا شيء يعجبني/ دروسُ الأركيولوجيا دون أن أجد الهويّة في الحجارة». لربّما لو رأى معنا ما رأيناه لأعجبه شيء كثير مما يحصل، أركيولوجيا النضال الحديثة، فلا إيجاد هنا للهوية، بقدر ما هو نحتها، والحفر نحوها في عتمة الاغتراب والقمع العبثي، لتكون الهوية من هذا المنظور: فراراً نحو الضوء البعيد.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 14 أيلول 2021 العدد 4437

صورة وخبر

في مواسم الكرمة فرحتان. ينتظر البشر حبّات العنب للتلذّذ بطعمها فيما تنتظر الطيور والدبابير عناقيدها لتنضج وتتدلّى لتنقضّ عليها وتتغذّى منها وتشارك المزارعين في غلالهم. كروم العنب جاذبة لهذه المخلوقات نظراً إلى زهو ألوانها وحلاوة طعمها. في شبعا (جنوب لبنان)، ابتكر المزارعون حلّاً لمكافحة «النّقْوَدة». هكذا، ألبسوا العناقيد أكياساً بلاستيكية شبكية ملوّنة تعيق حركة الطيور والدبابير وتسمح في الوقت نفسه للثمار بالتنفّس. (علي حشيشو)

التعليم بين الفقر والعنف: نقاش في الـ AUB

في إطار سلسلة الحلقات الدراسية الرقمية «الشباب في المناطق المهمّشة في لبنان: جيوب الفقر اللبنانية والمخيمات الفلسطينية والتجمّعات السورية»، يدعو «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في «الجامعة الأميركية في بيروت» بالشراكة مع الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (LAES)، غداً الأربعاء، لحضور الحلقة الخامسة. تحت عنوان «فقر التعليم وعنف الجو المدرسي»، تتناول الجلسة المرتقبة حياة الشباب المدرسية في المناطق المهمّشة بناءً على نتائج الدراسة التي قامت بها LAES بإشراف أستاذ العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية عدنان الأمين عن الشباب في المناطق المهمّشة في لبنان والتي امتدّت بين عامَيْ 2018 و2021. إلى جانب الأمين، يتألّف الفريق البحثي من أستاذة علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية ماريز يونس، أستاذة التربية في الجامعة اللبنانية غادة جوني، أستاذة الإدارة التربوية والأصول في جامعة السلطان قابوس يارا ياسر هلال وأستاذة التربية في الجامعة اللبنانية سوزان عبد الرضا أبو رجيلي. كما تتولّى مهمّة التعقيب أستاذة الإدارة التربوية ورئيسة دائرة التربية في الـ AUB ريما كرامي عكاري، فيما تدير اللقاء مندوبة رئيس جامعة القديس يوسف لضمان الجودة والتربية الجامعية ندى مغيزل نصر.

«فقر التعليم وعنف الجو المدرسي»: غداً الأربعاء ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ صفحة «معهد عصام فارس» على فايسبوك.

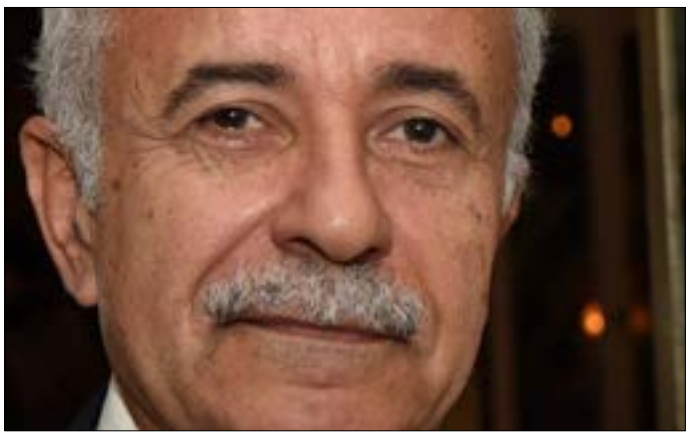

تفجير 4 آب... بحسب علاء ميناوي

بين 7 و10 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، يقدّم الفنان البصري علاء ميناوي (1982) عرضه الأدائي «يَوْمٌ لَمْ يَنْتَهِ» على خشبة «مسرح مونو» (الأشرفية)، بالتعاون مع فلاديمير كوروملیان (بيانو وأداء) وأحمد عامر (رسم وأداء). يتناول العرض تداعيات تفجير مرفأ بيروت و«الصدمة الجماعية التي تفوق الخيال»، طارحاً سؤالاً أساسياً: كيف نستطيع أن نطلق أنفاسنا من جديد؟ هكذا، سيُطلَب من الناس مشاركة حكايتهم الشخصية حول ما جرى، وسيسعى المؤدّون لتحويلها إلى «تجارب لحظوية موسيقية ترافقها رسوم»، مع «المحافظة على الخصوصية».

«يَوْمٌ لَمْ يَنْتَهِ»: بين 7 و10 تشرين الأوّل ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت).
للاستعلام: 01/202422

«ارتجال» 2021: ردّ الجميل لبيروت

تنطلق غداً الأربعاء الدورة الحادية والعشرين من «المهرجان الدولي للموسيقى التجريبيّة ـ ارتجال»، على أن تستمر على مدى ثلاثة أيام. في إطار التعريف ببرنامج الحدث، كتب المنظّمون على موقعه الإلكتروني: «دعونا لا نحاول التّعبير بالكلمات عن المصاعب التي كانت ولا تزال تواجه بلدنا وشعبنا وموسيقيّينا والعاملين في المجال الثقافي وفضاءاتنا... في «ارتجال»، ومع خروج العديد من أصدقائنا والمتعاونين معنا من المشهد المحلي، شعرنا أنّه من واجبنا إقامة هذه النسخة ومحاولة ردّ الجميل لهذه المدينة التي رعتنا لأكثر من 20 عاماً». وتابعوا: «يُسعدنا إقامة دورة محليّة في الغالب والترحيب ببعض الموسيقيّين المغتربين بيننا وإطلاق مشروع «استمرار» المثير وتقديم مهرجان يركّز على ورش العمل والتعاون».
البداية ستكون في «مسرح المدينة» (الحمرا) عند الساعة الثامنة مساءً مع المؤلف الموسيقي المصري موريس لوقا (الصورة)، يليه فادي طبال وجوليا صبرا، قبل أن يحين موعد سباعي Conca Koch Beirut/.
يوم الخميس، ينتقل الحدث إلى «مركز بيروت للفنون» (كورنيش النهر) حيث يقدّم عازف الكلارينيت الألماني هانز كوخ عرضاً منفرداً، يتبعه جاد نوفل وإليز تابت، لتختتم الليلة مع Synesthesia لمازن كرباج (رسم). يجمع العرض أيضاً: شكيب أبو حمدان وجاد عطوي وعبد قبيسي وساري موسى ومالك رزق الله وشريف صحناوي. في The Ballroom Blitz (الكرنتينا)، يودّع «ارتجال» الجمهور مع بانا حفّار، Beirut Ensemble (هانز بواكيم إيرملر، ساندي شمعون، أنطونيو حاج، فرح قدور، أنطوني صهيون، باسكال سيمردجيان ومروان طعمة)، Bakisa ومو شقير.

«ارتجال»: 15 و16 و17 أيلول ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح المدينة» و «مركز بيروت للفنون» و The Ballroom Blitz.
للاستعلام: www.irtijal.org